الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2021

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

دور المؤسسات المالية العالمية في انتشار الصناعة المالية الإسلامية
دراسة حالة: مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB خلال الفترة 2008-2018

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)

تخصص " إدارة مالية "

إعـداد الطلبة:
- بوردرودة شهرزاد
- بعوش ملاك

تحت إشراف:
دراعو عز الدين

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
ريغي هشام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
لمزاودة رياض	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
دراعو عز الدين	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا لإتمام هذا العمل المتواضع أو هذا الكم من المعلومات المتواضعة وذلل لنا الصعوبات التي واجهتنا ووقفت حجرة عثر في طريقنا، نتوجه بالشكر الجزيل إلى:

أولا كل من أنار دربنا ونور لنا طريق نمشي فيه، خاصة معلمينا وأساتذتنا من أول طريقنا وصولا إلى مذكرتنا هذه التي نتوج بها مسارنا.

ثانيا إلى رمز العلم والعطاء الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ودعمه الأستاذ: دراعو عزالدين

ثالثا الشكر موصل إلى لجنة المناقشة التي تشرفنا بها على التفضل بمناقشة عملنا هذا.

وأخيرا إلى كل الذين قدموا لنا يد العون والمساعدة لإنجاز هذا العمل.

الإهداء

إلى اعز الناس وأقربهم إلى قلبي، إلى والدتي العزيزة ووالدي العزيز اللذان كانا عونا وسندا لي وكان لدعائهما المبارك أعظم الأثر في تسيير سفينة البحث حتى ترسو على هذه الصورة، أدامكما الله سندا لي.

"محمود وسكينة"

إلى المحبة والخير بلا حدود إلى من شاركتهم كل حياتي انتن زهرات حياتي، أخواتي الجميلات.

"حنان، سمية، أمال، آمنة، ومريم" وأولادهم الغاليين "نهى، انس، ميس، قيس، أصيل وأنيس".

إلى جوهرتي الثمينة وكنزي الغالي "سفيان"، حماك الله ورعاك وأدامك نعم الأخ.

إلى عائلة أخوالي وخالاتي، كل واحد باسمه، لكم مني حبي وامتناني.

إلى روح خالي الطاهرة "نور الدين" وزوجته «نجية" وابنهم صغيري الذي لن أنساه "أمير".

إلى زوجي الغالي "يوسف"، أتم الله لنا بالخير.

إلى صديقتي العزيزة "شيماء"، ونعم الصديقة.

إلى صديقتي وحبيبتي وزميلتي، إلى من شاركتني في هذا العمل وكانت الأخت والسند، كلماتي لا تكفي لشكرك عزيزتي "بعوش ملاك".

إلى كل من نسيه القلم وحفظه القلب.

شهرزاد

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز الناس وأقربهم إلى قلبي إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم "أمي الحبيبة وأبي الغالي".

إلى نبع الحنان والسند أختي وحيدتي "أمال" اللهم وفقها في مشوارها وحقق حلمها...إلى كتكوت العائلة أخي حبيبي "عبدا لمقيم" اللهم اجعله في أعلى المراتب وأنر دربه .

إلى رفقاء الدرب اللتان تزالان على العهد من أيام الثانوية إلى يومنا هذا "محاط نرجس" و "بوالشقيرات ملاك".

إلى من عاشت معي الحلوة والمرة في مساري الجامعي و تقاسمت معي التعب لانجاز هذا العمل وصديقة العمر "بوردروحة شهرزاد".

إلى عائلة "بعوش" وعائلة "بودرقة" من كبيرهم إلى صغيرهم

إلى السند في كل المواقف "سيف"

إلى كل من علمني حرفا طيلة مشواري الدراسي من الابتدائية إلى الجامعي أساتذتي الكرام.

إلى زميلاتي وزملائي التي جمعتنا بهم صحبة الدراسة أخص بالذكر طلبة الماستر، تخصص إدارة مالية دفعة 2020-2021.

إلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي.

إلى كل من فتح هذه الرسالة واطلع على صفحاتها بعدي.

ملاك

الملخص

تهدف هده الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات المالية الدولية وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتأكيد على التعرف على واقع الصناعة المالية الإسلامية في العالم،حيث برزت الصناعة المالية الإسلامية في الدول الإسلامية وغير الإسلامية خاصة في الآونة الأخيرة، واستطاعت تصميم مجموعات متنوعة ومتزايدة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية، وكذلك الى توضيح مدى انتشار المؤسسات المالية الإسلامية عالميا حتى صارت واقعا فرض نفسه في ساحة الاقتصاد العالمي بهدف تحسين مصداقية الصيرفة الإسلامية.

تم التوصل إلى أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB هو هيئة مستقلة تقوم بالإشراف والتنظيم ووضع القواعد الخاصة بصناعة الخدمات المالية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المالية العالمية، الصناعة المالية الإسلامية، المؤسسات المالية الإسلامية، مجلس الخدمات الإسلامية.

Abstract :

This studu aimes to highlight the role of international financial institutions, especially the World Bank and the International Montary Fund, and their impact on the spread of the islamic financial industry in the world, The islamic and non-islamic financial industry has emerged, especially in recent times, and has been able to design an increasing variety of financial and banking services and products, as well as to clarify the extent of the spread of financial institutions globally until it became a reality that imposed it self in the arena of the global economy with the aim of improving the credibility of islamic banking.

The IFSB is an independent body because it oversees, regulates and sets rules for the Islamic Financial Services Industry.

Key Words : International financial institutions, Islamic financial industry, Islamic financial institutions, Islamic financial services Board.

الفهارس

فهرس المحتويات

المحتويات **الصفحة**

بسملة
شكر وعرفان
الإهداء
الملخص
فهرس المحتويات
فهرس الجداول
فهرس الأشكال
قائمة المختصرات
مقدمة عامة..... أ–و
الفصل الأول: دور المؤسسات المالية العالمية في انتشار الصناعة المالية الإسلامية
مقدمة الفصل..... 2
المبحث الأول: لمحة عن المؤسسات المالية الإسلامية..... 3
المطلب الأول: نشأة المؤسسات المالية العالمية..... 3
المطلب الثاني: تعريف المؤسسات المالية العالمية 4
المطلب الثالث: دور المؤسسات المالية العالمية وأهدافها..... 4
الفرع الأول: دور المؤسسات المالية العالمية..... 4
الفرع الثاني: أهداف المؤسسات المالية العالمية..... 6
أولا: الأهداف الرئيسية للمؤسسات المالية العالمية..... 6
ثانيا: الأهداف الخفية للمؤسسات المالية العالمية 6
المطلب الرابع: أشكال المؤسسات المالية العالمية..... 7
الفرع الأول: صندوق النقد الدولي..... 7
أولا: التعريف والنشأة..... 7
ثانيا:الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي..... 8
ثالثا: أهداف صندوق النقد الدولي 9
الفرع الثاني: البنك الدولي..... 10
أولا :تعريفه 10

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي 10
ثالثا: الأهداف الأساسية للبنك 11
المبحث الثاني: الصناعة المالية الإسلامية..... 13
المطلب الأول: نشأة وتطور الصناعة المالية الإسلامية..... 13
المطلب الثاني: مفهوم الصناعة المالية الإسلامية..... 14
الفرع الأول: تعريف الصناعة المالية الإسلامية..... 14
الفرع الثاني: أهمية الصناعة المالية الإسلامية..... 15
المطلب الثالث: خصائص وأهداف الصناعة المالية الإسلامية..... 16
الفرع الأول: خصائص الصناعة المالية الإسلامية..... 16
الفرع الثاني: أهداف الصناعة المالية الإسلامية..... 17
المطلب الرابع: أسباب الحاجة إلى الصناعة المالية الإسلامية..... 17
المطلب الخامس: تحديات الصناعة المالية الإسلامية واقتراحات لتطويرها..... 18
الفرع الأول: التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية..... 18
الفرع الثاني: مقترحات علمية وعملية لتطوير الصناعة المالية الإسلامية..... 20
المطلب السادس: المؤسسات المالية الإسلامية..... 21
الفرع الأول: لمحة عن المؤسسات المالية الإسلامية..... 21
أولا تعريف المؤسسات المالية الإسلامية..... 21
ثانيا نشأة المؤسسات المالية 21
الفرع الثاني: البنك الإسلامي IsDB..... 22
أولا: تعريفه..... 22
ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك..... 23
ثالثا: أهداف البنك الإسلامي للتنمية..... 24
الفرع الثالث: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAIOFI..... 25
أولا: تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية 25
ثانيا: الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية..... 26
ثالثا: أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية 28
الفرع الرابع: مؤسسات مالية إسلامية أخرى..... 29
خلاصة الفصل..... 32

الفصل الثاني: دراسة حالة مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB مابين 2008-2018

مقدمة الفصل..... 34

المبحث الأول: تقديم مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB 35

المطلب الأول: مفهوم مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB..... 35

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية..... 36

المطلب الثالث: أهداف مجلس الخدمات المالية الإسلامية..... 38

المبحث الثاني: تطور الصناعة المالية الإسلامية العالمية في الفترة ما بين 2008-2018..... 39

المطلب الأول: توزيع صناعة الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2018..... 39

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لأصول الصناعة المالية الإسلامية العالمية لسنة 2018..... 40

الفرع الأول: الأصول المصرفية..... 41

الفرع الثاني: الصكوك الإسلامية..... 42

الفرع الثالث: صناديق الاستثمار الإسلامية..... 44

الفرع الرابع: مساهمات التأمين التكافلي 45

المبحث الثالث: دور مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB في انتشار الصناعة المالية الإسلامية.. 47

المطلب الأول: تحليل أداء خدمات الصناعة المالية الإسلامية للفترة ما بين 2008-2018..... 47

الفرع الأول: أداء المصارف الإسلامية..... 47

الفرع الثاني: أداء الصكوك الإسلامية..... 49

الفرع الثالث: أداء صناديق الاستثمار الإسلامية..... 50

الفرع الرابع: أداء التكافل الإسلامي 51

المطلب الثاني: تأثير مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB على الصناعة المالية الإسلامية..... 52

خلاصة الفصل..... 53

خاتمة عامة..... 55

قائمة المراجع..... 59

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التوزيع الجغرافي لأصول الصناعة المالية الإسلامية.	39

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزع أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية IsDB	23
02	الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAIOFI	28
03	الهيكل التنظيمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB	37
04	التوزيع القطاعي لأصول الصناعة المالية الإسلامية لعام 2018	41
05	الأصول المصرفية سنة 2018	42
06	إصدار الصكوك سنة 2018	43
07	الصناديق الاستثمارية الإسلامية سنة 2018	44
08	اشتراكات التكافل 2018	45
09	تطور حجم الصيرف الإسلامية.	48
10	تطور القيمة الإجمالية لإصدارات الصكوك الإسلامية عالميا.	49
11	أصول الصناديق الاستثمارية وعددها.	50
12	إجمالي اشتراكات التكافل العالمية.	51

قائمة المختصرات

اللغة العربية	اللغة الأصلية	الرمز
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	Accounting And Auditing Organization For Islamic financial Institutions	AAIOFI
جميع دول قارة إفريقيا –ماعدا شمالها_	All Countries Of The African Continent Except North	AFRICA (ex_North)
أصول تحت إشراف الادارة	Assets Under Management Supervision	AuM
جميع دول قارة آسيا	All Countries Of The Continent of Asia	ASIA
دول مجلس التعاون الخليجي	Secretariat General of the 1 Gulf Cooperation Concil	GCC
مجلس الخدمات المالية الإسلامية	Islamic Financial Services Board	IFSB
البنك الإسلامي للتنمية	Islamic Development Bank	IsDB
دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا _ماعدا دول مجلس التعاون الخليجي	Middle East and North Africa Countries _Except for the Gulf Cooperation Council Countries	MENA (ex_GCC)
عدد الصناديق	Number Of Funds	NO .of funds
دول أخرى	Other Countries	Others
مليار دولار أمريكي	Billions US Dollar	USD billions

مقدمة عامة

مقدمة العامة

1. تمهيد:

تعد المؤسسات المالية العالمية منظمات حكومية دولية تعمل في مجال الاستثمار والتنمية، تنشئها مجموعة من الدول بقصد تحقيق أهداف مشتركة وتوفير التمويل والمعونة الفنية والمشورة في مجال السياسات والأبحاث، وتهدف هذه المؤسسات –التي أنشئ معظمها بعد الحرب العالمية الثانية– إلى تمويل المشروعات الحكومية والخاصة، وتشجيع الاستثمارات الدولية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال وتأمين حرية انتقالها وتثبيت سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وهناك حاليا عدد كبير من المؤسسات المالية العالمية توفر التمويل للشركات العاملة في مجال الاستثمار بالعالم النامي، ومن بين أهم المؤسسات المالية العالمية المعروفة على نطاق واسع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فهاتين المؤسستين تعتبران من أهم المؤسسات الفاعلة على المستوى العالمي باعتبار أن لهما تأثيرا على الدول المتقدمة والمتخلفة على حد السواء، وتعتبر هذه الأخيرة الأكثر ارتباطا بها نتيجة تعرضها لأزمات تكون سببا في عدم استقرار اقتصادها.

لقد شهدت الصناعة المالية الإسلامية في ظرف أربعة عقود من نشأتها تطورات هامة، على مستوى نمو الأصول وكذلك على مستوى الانتشار الجغرافي والدولي، أو على مستوى القوانين والتشريعات المنظمة للنشاط المالي الإسلامي، حيث لم تقترن هذه المعاملات بالعالم الإسلامي فقط بل امتد للعالم الغربي التي بدأت تتعامل بالمالية الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

للصناعة المالية الإسلامية عدة مجالات أهمها البنوك الإسلامية، الصكوك الإسلامية، صناديق الاستثمار الإسلامية والتأمين التكافلي. ولقيام هذه المؤسسات يجب توفر مجموعة من المقومات الأساسية والمتمثلة أساسا في التشريعات والتنظيمات المنظمة لهذه الأنشطة، إلا أنه هذه الصناعة تعاني من مجموعة من التحديات والعراقيل التي تحد من تطورها وانتشارها سواء في الدول العربية أو الغربية.

لأجل ما سبق كان لازما إنشاء مجموعة من منظمات وهيئات البنية التحتية لدعم آليات عمل الصناعة المالية الإسلامية، وقد خصصت هيئة مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) لتشجيع التعاون بين دول الأعضاء لتطوير صناعة خدمات المالية الإسلامية ونشر الدراسات والاستطلاعات.

2. إشكالية الدراسة:

تأتيا مما تقدم ذكره سابقا تتبلور معالم إشكالية هذه الدراسة في السؤال الجوهري التالي:

❖ **ما مدى مساهمة مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB في انتشار الصناعة المالية الإسلامية؟**

ومن أجل الإلمام أكثر بالموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل مكونات المؤسسات المالية الإسلامية ؟
- ما هو واقع الصناعة المالية الإسلامية في العالم ؟
- ماذا نقصد بمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) ؟ وما هو دوره في تطور الصناعة المالية الإسلامية؟

3. فرضيات الدراسة:

- يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB على المساهمة في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي الدوليين.
- يمكن لمجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB أن يصبح مؤسسة مالية عالمية راعية للصناعة المالية الإسلامية.

4. تحديد إطار الدراسة:

إن أي دراسة تعتمد في طياتها على جانبين مكاني وزماني.

- **الجانب المكاني:** تمت دراسة حالة مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الموجود مقره في كوالالمبور بماليزيا والذي ساهم في نشر الصناعة المالية الإسلامية في دول العالم.
- **الجانب الزماني:** تمتد هذه الدراسة من سنة 2008 إلى سنة 2018 أي لمدة إحدى عشر سنة تتخللها أهم الوقائع التي شهدتها الصناعة المالية الإسلامية في العالم.

5. أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- **الأسباب الموضوعية:**
  - نوع التخصص العلمي الذي ندرس فيه.
  - إثراء مجال البحث في المواضيع ذات الصيغة الدولية والعالمية.
  - المساهمة في نشر المالية الإسلامية.
  - زيادة الرصيد البيبلوغرافي المتعلق بالمالية الإسلامية.
  - توسيع المعارف في مجال المالية الإسلامية.
- **الأسباب الذاتية:**
  - الرغبة الشخصية والميول الكبيرين لمعالجة المواضيع ذات الدراسات التحليلية (منحنيات، نسب مئوية،...)
  - إيماننا بأن المالية الإسلامية هي الحل لكل الأزمات المالية.
  - التخصص في مجال المالية الإسلامية.

6. أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في كونه موضوع ذو أهمية كبيرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، فالمؤسسات المالية العالمية ساهمت بشكل كبير في نشر الصناعة المالية الإسلامية، وذلك بهدف مواكبة أهم التطورات الحاصلة في مجال المالية الإسلامية. كما ساهمت هذه الدراسة أيضا في إبراز الدور الهام الذي يتمتع به مجلس الخدمات المالية الإسلامية ومدى تأثيره الايجابي على تطوير خدمات الصناعة المالية الإسلامية.

7. أهداف الدراسة:

- نظرا لقلة الدراسة، والتي تخص دور المؤسسات المالية العالمية، فإن هذه الدراسة سوف تساعد الباحثين في التعرف المحددات التي تساهم في نشر الصناعة المالية الإسلامية وتمكنهم من إجراء دراسات أكثر عمقا والحصول على نتائج أقل دقة.
- تسليط الضوء على موضوع الصناعة المالية الإسلامية، من خلال الحديث عن ماهيتها، مكوناتها والتأكيد على تحدياتها واقتراحات لتطويرها.
- معرفة الوضعية الحالية للنظام المالي العالمي.
- التعرف على علم المالية الإسلامية.

8. منهج الدراسة:

استعنا بمجموعة من المناهج والأدوات المنهجية للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة والتي تمثل في:

- **المنهج الوصفي:** اعتمدنا عليه في بادئ الأمر من أجل الإحاطة بالجانب النظري للدراسة ولإبراز الوقائع والحقائق التي تمثل مشكلة البحث، من خلال تحديد مفهوم المؤسسات المالية العالمية وأهم أشكالها، وكذا مفهوم الصناعة المالية الإسلامية ماهيتها، مكوناتها.
- **المنهج التاريخي:** وذلك بتتبع مسار تطور الصناعة المالية الإسلامية وخدماتها خلال العشر السنوات من 2008 إلى 2018 من خلال مجموعة متنوعة من المراجع والأبحاث والكتب والدوريات الإلكترونية، وبالاستناد إلى التقارير المنجزة من طرف هيئات ومؤسسات دولية مختصة مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، صندوق النقد الدولي، البنك الإسلامي للتنمية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إلى جانب الاستعانة ببعض المواقع الرسمية على شبكة الانترنت.
- **المنهج الإحصائي:** من خلال الاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية الملائمة لتحليل مجموعة البيانات والمعلومات التي وردت في الدراسة.

- **المنهج التحليلي:** تم استخدام هذا المنهج لتحليل التقارير والدراسات التي أصدرها مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، من أجل التحليل والتفسير الكمي والكيفي بهدف استنتاج طرق تدخلها.

9. الدراسات السابقة:

لعل أقرب الدراسات التي تناولت هذا الموضوع:

- "أطروحة ماستر بعنوان: دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2012)"، تم تقديمها من قبل إيمان حملاوي وكانت فيها الإشكالية على النحو التالي:

– كيف ساهمت المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟

حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

– تعتبر المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أهم المؤسسات الفاعلة على الساحة الاقتصادية الدولية من خلال الدور الذي يلعبه كل منهما في مجال الحفاظ على استقرار مستويات أسعار الصرف وتوفير القروض اللازمة لدول النامية بهدف دفع عجلة النمو بهذه البلدان من أجل الوصول إلى استقرار اقتصادي يضمن لها تحقيق التنمية؛

– يكمن تدخل المؤسسات المالية الدولية في اقتصاديات الدول النامية من خلال السياسات الاقتصادية التي يتبناها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال التأثير على السياسة النقدية والمالية والسياسة التجارية لهذه الدول والتي تسمح بإعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي؛

– بالرغم من النتائج الايجابية لسياسات الإصلاح المطبقة في الدول النامية إلا أن هذه المؤسسات تستغل فرصة احتياج الدول للتمويل لتفرض عليها شروطا قاسية تكون سببا في زيادة تدهور الاقتصاد على المدى الطويل مما يعمق أكثر التخلف والتبعية لهذه المؤسسات.

- "أطروحة دكتوراه بعنوان: **دور ضوابط الصناعة المالية الإسلامية في الحد من آثار الأزمات المالية**"، من إعداد بلقيس دنيا زاد عياشي وجاءت الإشكالية كالآتي:

– ما مدى مساهمة الضوابط الشرعية في الحد من تداعيات الأزمات المالية وتوسع نطاقها؟ وما حدة تأثر كل من السوقيين الماليزي والإماراتي بالأزمة المالية؟

حيث ضمت هذه الدراسة العديد من النتائج نذكر منها:

– تتمثل الصناعة المالية الإسلامية في كل العمليات والنشاطات القائمة على صياغة وابتكار أدوات تمويلية ملتزمة بالضوابط الشرعية، بهدف إيجاد حلول لمشاكل التمويل؛

– تساهم الصناعة المالية الإسلامية في خلق توازن بين موارد واستخدامات الأموال في المؤسسات المالية من جهة وإدارة السيولة لهذه المؤسسات من جهة أخرى؛

– إن التطور الكبير الذي تشهده الأسواق العالمية واحتدام التنافسية بين المؤسسات المالية العالمية، كان السبب الرئيس وراء سعي النظام المالي الإسلامي في تطوير وابتكار منتجات وصيغ تتماشى والضوابط الشرعية للصناعة المالية الإسلامية.

- مسعودة نصبة، فلة عاشور، "**المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في دعم الصناعة المالية الإسلامية والعمل المصرفي الإسلامي**".

تركزت هذه الدراسة بشكل أساسي على توضيح مدى انتشار المؤسسات المالية الإسلامية عالميا حيث صارت واقعا فرض نفسه في ساحة الاقتصاد العالمي بهدف تحسين مصداقية الصيرفة السلامية وصناعة التمويل. وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج نذكر منها:

– رغم الجهود الحديثة التي تقوم بها هذه المؤسسات للرقي بالصناعة المالية الإسلامية والعمل المصرفي الإسلامي إلا أنها واجهت ولازالت تواجه في مسيرتها العديد من التحديات والمعوقات حالت دون تحقيقها لأهدافها التنموية بالقدر المأمول، الأمر الذي يحتم عليها اتخاذ الإجراءات المناسبة للخروج إلى فضاء العالمية بقوة أكبر، تجعل منها محط أنظار باقي المؤسسات المالية العالمية التقليدية، حيث يعد تكامل هذه الهيئات والمؤسسات تطورا علميا يتناسب دورها والاحتياجات المستقبلية لبيئة العمل المصرفي الإسلامي وصناعة المال الإسلامية.

- لبلالطة يونس، "**تطور الصناعة المالية الإسلامية العالمية للفترة (2007-2016)**"، جامعة سطيف1، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإحصائيات المتعلقة بتطور الصناعة المالية الإسلامية العالمية؛ وذلك من خلال تحليل تطور مكونات الصناعة المالية المتمثلة في المصارف، وشركات التأمين التكافلي، وصناديق الاستثمار الإسلامية، والسوق المالي الإسلامي، وكذا إبراز الدور الذي تقوم به الصناعة المالية الإسلامية العالمية في تحسين، وتنمية الاقتصاد على الصعيد المحلي والعالمي، وحيث خلصت الدراسة إلى أن مؤشرات الصناعة المالية الإسلامية العالمية في تزايد مستمرّ وذلك نتيجة للمبادئ التي تقوم عليها؛ وحجم الطلب الكلي على التعاملات المالية الإسلامية على المستوى العالمي.

من خلال الدراسات السابقة استطعنا تكوين تصور خاص بنا والذي سوف يسمح لنا بتقسيم الفصول على نحو يخدم إشكالية الدراسة، من خلال تحليلنا للتقارير السنوية لمجلس الخدمات الإسلامية لتأكيد الدور الفعال لهاته المنظمة في انتشار الصناعة المالية الإسلامية، وتعتبر هذه الدراسة مكملة للدراسات السابقة.

10.صعوبة الدراسة:

من أجل إعداد الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات من أهمها:

- قلة المراجع والبحوث حول الموضوع.
- صعوبة الحصول على المعلومات البيانية والتقارير السنوية لمجلس الخدامات المالية الإسلامية.
- صعوبة في فهم بعض ضوابط الصناعة المالية الإسلامية، الشيء الذي تطلب منا الكثير من الوقت والجهد من اجل اختيار أدق المعطيات وأقربها من الصحة.

11.هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية واختبار فرضيات هذا البحث، تمت الدراسة ضمن فصلين؛ قسم كل فصل كما يلي:

- **الفصل الأول:** تضمن هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول تضمن الإطار المفاهيمي حول المؤسسات المالية العالمية، وقسم إلى أربعة مطالب حيث شملت هذه الأخيرة كل من النشأة، التعريف، الدور، الأهداف وأشكال المؤسسات المالية العالمية. أما المبحث الثاني فقد قسم إلى ستة مطالب، فتطرقنا فيه إلى كل ما يتعلق بالصناعة المالية الإسلامية من نشأة، مفهوم، خصائص، أسباب الحاجة إلى الصناعة وأهم تحدياتها وكذا اقتراحات تطويرها، كما تطرقنا إلى المؤسسات المالية الإسلامية واهم أنواعها.
- **الفصل الثاني:** فذكرت فيه دراسة الحالة وهو الجزء التطبيقي حيث تضمن دراسة حالة مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB في الفترة مابين 2008-2018. والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث؛ المبحث الأول تم تقديم الخدمات المالية الإسلامية IFSB وتم تفصيل فيه الهيكل التنظيمي وأهداف المجلس، المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى تطور الصناعة المالية الإسلامية العالمية في الفترة مابين 2008-2018، إما بالنسبة للمبحث الأخير فكان كحوصلة لبيان دور المجلس في نشر الصناعة المالية الإسلامية في العالم.

الفصل الأول:

دور المؤسسات المالية العالمية في انتشار الصناعة المالية

مقدمة الفصل الأول:

عرفت الوقائع الاقتصادية العالمية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية العديد من التحولات والتغيرات التي أثرت على النظام الاقتصادي العالمي وظهور العديد من الاختلالات، ونتيجة لهذه الأوضاع قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحضور مجموعة من الدول إلى عقد مؤتمر دولي عرف بمؤتمر "بريتن وودز" عام 1944، هدفت من خلاله إلى محاولة إيجاد حلول لهذه المشكلات التي عانت منها دول العالم خاصة الدول الصناعية، وقد تمخض عن انعقاد هذا المؤتمر إنشاء مؤسستين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان يعتبران أهم المؤسسات الدولية الفاعلة على الصعيد العالمي.

في حين أن هذه المؤسسات ساعدت وأبرزت دورا هاما في انتشار الصناعة المالية الإسلامية، حيث تعتبر هذه الصناعة صناعة ناشئة مقارنة بنظيرتها التقليدية، فهي بحاجة ماسة إلى بناء نفسها حتى تقوى وتستطيع تحقيق الهدف المطلوب منها، وهذا في حد ذاته تحد كبير للغاية في ظل التنافس المتزايد لاعتبارات النشأة الحديثة، والنظر إلى هذا التحدي يتطلب مواجهة مع الذات لكل مؤسسة مالية إسلامية ولكل بنك على حدى، ألا أن هذا الأمر أصبح حقيقة، وانتشرت هذه المؤسسات المالية الإسلامية عالميا حتى صارت واقعا فرض نفسه في ساحة الاقتصاد العالمي.

كل ما أسفلنا ذكره سيتم التطرق إليه ضمن هذا الفصل المرتكز على المباحث الآتية:

المبحث الأول: المؤسسات المالية العالمية.

المبحث الثاني: الصناعة المالية الإسلامية.

المبحث الثالث: المؤسسات المالية الإسلامية.

المبحث الأول: لمحة عن المؤسسات المالية العالمية

من الواضح أنه لا يمكن توقع ديمومة أي نظام قائم، وأن المجتمع الدولي يسعى دائما إلى التكيف مع الأوضاع المستجدة نتيجة لتغيرات في موازين القوى الدولية السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكان من أبرز نتائج الحرب العالمية الثانية وظهور قوى جديدة على الساحة الدولية إنشاء مؤسسات دولية جديدة تتولى إدارة النظام النقدي العالمي الجديد ولازالت هذه المؤسسات تلعب دورا رئيسيا على الساحة الدولية حتى الوقت الحالي، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على ماهية هذه المؤسسات وظروف إنشائها والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

المطلب الأول: نشأة المؤسسات المالية العالمية

أدت الفوضى النقدية التي شهدها العالم قبل 1944 إلى الاقتناع بضرورة الإصلاح الدولي للنظام النقدي بإيجاد جهاز مهمته تحقيق الاستقرار للنظام النقدي الدولي. وقد تبلور ذلك في اتفاقية بريتون وودز، حيث انعقد مؤتمر مالي ونقدي في منطقة بريتون وودز في ولاية نيوهامبشير في الولايات المتحدة الأمريكية في 22 جويلية 1944، حضره ممثلو 44 دولة، إضافة إلى مجموعة من الخبراء الاقتصاديين الكبار، وعلى رأسهم اللورد كينز البريطاني، والأستاذ هاري وايت الأمريكي، حيث انبثقت عنه مؤسستين دوليتين، الأولى صندوق النقد الدولي الذي أوكلت إليه مهمة تقديم التسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء ومنها القروض القصيرة الأجل لعلاج العجز في موازين مدفوعات الدول، والثانية هي مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي أوكلت إليه مهمة تقديم القروض طويلة الأجل بهدف مساعدة الدول على التنمية الاقتصادية، خاصة الدول المتضررة من جراء الحرب العالمية الثانية. وقد أنشئ الصندوق رسميا في 25 ديسمبر 1945، غير أن مباشرة نشاطه لم يتم بالفعل إلا في مارس 1947. كما أن البنك العالمي لم يضطلع بمهامه إلا في ماي 1946.[1]

وعلى الرغم من إجماع معظم الدول على ضرورة الإصلاح النقدي الدولي، غير أن الاختلاف في وجهات النظر في كيفية ذلك ظل قائما بيم مجموعتين أساسيتين :

المجموعة الأولى: مجموعة الدول المدينة بعد الحرب العالمية الثانية، تتزعمها بريطانيا

المجموعة الثانية: مجموعة الدول المستفيدة من الحرب وهي الدول الدائنة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] محمد راتول، الاقتصاد الدولي (مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية)، لطلبة كليات ومعاهد ومدارس العلوم الاقتصادية، التسيير، التجارة المالية، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية 2018 ص149-150

وقد برز هذا الاختلاف في النقطتين التاليتين:

- **النقطة الأولى:** تتمثل في المدى الذي ينبغي أن تتحمله الدول الدائنة في سبيل إصلاح الخلل في موازيين مدفوعات الدول المدينة، إذ أن الدول المدينة ترى ضرورة إتباع السياسات النقدية التوسعية للقضاء على الكساد والانكماش وعلاج الخلل في موازين المدفوعات، في حين ترى الدول الدائنة خطورة ذلك على هذا الخلل واستمراره نظرا لتأثيره على مستوى الأسعار، لذلك ينبغي إتباع سياسات أكثر تشددا.
- **النقطة الثانية:** تتمثل في الاختلاف حول حدود السيولة الدولية وتأثيراتها على التجارة الخارجية لكل مجموعة، إذ أن الدول المدينة ترى ضرورة زيادة حجم ومقدار السيولة الدولية منعا لتأثيرات الكساد والانكماش، بينما ترى المجموعة الدائنة أن ذلك ليس ضروريا.[1]

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات المالية العالمية

تعرف المؤسسات المالية العالمية بأنها "مؤسسات تقوم بتحقيق أهداف الامم المتحدة من اجل تحسين ظروف معيشة الشعوب المختلفة ومحاولة دفع عجلة التنمية في الدول الفقيرة وتقريب الفروق الشاسعة في المستويات الاقتصادية الغنية والدول الفقيرة، وكل ذلك يؤدي الى خدمة الهدف الاسمى للأمم المتحدة وهو الحفاظ على الامن والسلم الدوليين وتوطيد العلاقات الودية بين الدول".

وتعرف ايضا بأنها "مؤسسات تقوم بضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية من شأنها أن تحقق إلى مدى بعيد نوعا ما من الانسجام والنمطية في مختلف القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم فضلا عما توفره من إزالة القيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم، وبذلك تصبح المؤسسات المالية الدولية أداة في سبيل تحقيق و تأكيد عالمية الاقتصاد".[2]

المطلب الثالث: دور المؤسسات المالية العالمية وأهدافها

سنتطرق في هذا المطلب إلى دور المؤسسات المالية العالمية وأهدافها ككل.

الفرع الأول: دور المؤسسات المالية العالمية

تسعى المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى رفع قدرات الدول الأعضاء في دفع الجهود للبناء الشامل الاقتصادي والتنموي ويمكن حصر ذلك من خلال:

[1] محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[2] رحيبة قاسم، دور المؤسسات المالية الدولية في رسم السياسة العامة في الجزائر (2000-2017)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر لعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة- ،2017-2018، ص10.

1. توفير التمويل وذلك من خلال تقديمها للقروض وبعض المنح لمساعدة الدول على تحقيق الأهداف المتفق عليها وذلك من خلال التشاور مع سلطات البلد بالإضافة إلى أن هذا التمويل يكون مدعما باستثمارات محددة في البنية الأساسية وقد يكون برنامج مخصص لقطاع معين فالبنك الدولي مثلا يقوم بتقديم قروض تهدف إلى تمويل مشاريع خاصة بالنقل أو القطاع الزراعي أو الطاقة الكهربائية وغيرها.

2. تشجع المؤسسات المالية العالمية على وضع وانتهاج المعايير والقوانين المتعارف عليها دوليا والمتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والمالية، وهذا الإجراء يطور المؤسسات المحلية ويساعد البلدان على الاندماج في الاقتصاد العالمي لتحقيق وتشجيع التنمية المستدامة.

3. تدعيم جهود السلطات الوطنية في تصميم سياسات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة بالتشاور مع الحكومات والقطاع الخاص في الدول النامية وذلك من خلال تبنيها لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي.

4. توفر المؤسسات المالية العالمية التدريب في إطار مشروع معين تقوم بتنفيذه الدولة التي تريد الاستفادة منه ويمكن أن يتم من خلال مناهج دراسية أو ورشات عمل أو حلقات تعقدها مؤسسات التدريب التابعة لمؤسسات التمويل الدولية.

5. هناك تعاون بين المؤسسات المالية الدولية مع مختلف الهيئات ومؤسسات التدريب والبحوث الإقليمية مثل "مؤسسة بناء القدرات الإفريقية" و"اتحاد البحوث الاقتصادية الإفريقية" وذلك لتسهيل نقل المعرفة وتدعيم البحوث الاقتصادية.[1]

وقد لاقت المؤسسات المالية العالمية فيما يخص دورها المهم على مستوى الاستقرار الاقتصادي العديد من الانتقادات وأحيانا المشينة منها حتى التشكيك أحيانا في الأدوار التي تقوم بها حيث يسيطر الاتحاد الأوروبي على 25% من المساهمة في هذه المؤسسات المالية الدولية و"الو م أ" تمتلك 20 % من المساهمة في رأس مال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فالسيطرة واضحة لصالح هذه المراكز الكبرى على دور وضع سياسات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لامتلاكهم اكبر حصة وحق النقض فالدول الرأسمالية الغنية هي صانعة سياسات المؤسسات المالية الدولية خاصة"الو م أ" حيث أنها توظف هذه السياسة للضغط على البلدان الأكثر حاجة إلى التمويل وتتحكم بطرق سداد الدين ومقدار الفائدة عليها وشروط الإقراض لتبرير التدخل في السياسات الداخلية للدول وهذا يشكك في نسبة المصداقية لهذه المؤسسات المالية العالمية.

[1] إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2012)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر للعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة- ، 2013-2014 ص 6-8.

الفرع الثاني: أهداف المؤسسات المالية العالمية

تسعى المؤسسات المالية العالمية من خلال البرامج والسياسات التي تقترحها على الدول الأعضاء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي كانت سببا في إنشائها.

أولا: الأهداف الرئيسية للمؤسسات المالية العالمية

1. تشجيع وتنمية التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية.
2. العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف.
3. العمل على تطوير وتوسيع التجارة الدولية، وتحقيق النمو المتوازن للمساعدة على تحقيق مستويات عالية من العمالة والدخل وتنمية الموارد الإنتاجية.
4. العمل على تحقيق الاستقرار النقدي على المستوى الدولي.
5. تقديم المساعدة الفنية والمشورة في شتى المجالات المالية والاقتصادية.
6. تقديم قروض متوسطة وقصيرة الأجل لأغراض متعددة في مقدمتها معالجة الاختلال سواء في الميزانية أو ميزان المدفوعات.
7. العمل على توفير الثقة للدول الأعضاء بجعل موارد الصندوق والبنك متاحة للدول الأعضاء وفق الشروط محددة وذلك من خلال التسهيلات التمويلية التي يقدمها صندوق النقد الدولي مثل تسهيل التمويل التعويضي وتسهيلات الصندوق الممتدة وغيرها من التسهيلات والتي تخضع لشروط معينة مقابل الاستفادة منها.
8. إن تحقيق هذه الأهداف وغيرها يتم عبر وظيفتين أساسيتين وهما وظيفة تمويلية أي تقديم القروض للدول الأعضاء وفق شروط معينة أما الوظيفة الثانية فهي وظيفة رقابية خاصة بمحافظة على استقرار سعر الصرف ومراقبة النظام النقدي الدولي وتقديم المشورة في السياسة النقدية للدول الأعضاء

هذا فيما يخص الأهداف الرئيسية للمؤسسات المالية الدولية ورغم أنها ظهرت للعالم بأهداف تسعى من خلالها إلى مساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ألا إن لهذه المؤسسات أهداف أخرى خفية تسعى لتحقيقها.[1]

ثانيا: الأهداف الخفية للمؤسسات المالية العالمية

بالرغم من أن المؤسسات المالية الدولية ظهرت للعالم بمجموعة من الأهداف تسعى من خلالها إلى الحفاظ على سلامة النظام النقدي والمالي العالميين إلا أن لهذه المؤسسات أهداف خفية تسعى للوصول إليها نذكر منها:

[1] نجم الدليمي، "دور سياسة المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية على اقتصاديات البلدان النامية"، الحوار المتمدن، العدد 4165، من الموقع: http://www.alhewar.org، 2021/04/21، 11:00.

1. تهدف المؤسسات المالية العالمية إلى تبني الرأسمالية كنظام اقتصادي وسياسي واجتماعي للدول النامية بما يخدم البلدان الرأسمالية الكبرى من خلال الأهداف التي ظهرت لأجلها؛
2. القيام باستغلال ثروات الشعوب الطبيعية خاصة المصدرة للنفط بهدف تعظيم الربح والتحكم في هذه الأموال من قبل البنوك والشركات الأجنبية بما يخدم مصالحها في ظل غياب التكافؤ في العلاقات الاقتصادية والمالية بين البلدان الكبرى والدول النامية؛
3. بالرغم من أن هدف هذه المؤسسات هو مساعدة البلدان الأعضاء خاصة النامية منها على معالجة المشاكل الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي إلا أن هذه المؤسسات في واقع الأمر حولت البلدان النامية إلى سوق لتصريف فائض الإنتاج الرأسمالي بهدف حصولها على الأرباح ودفع هذه البلدان إلى مزيد من التبعية والتخلف.[1]

المطلب الرابع: أشكال المؤسسات المالية العالمية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم أشكال المؤسسات المالية العالمية من حيث النشأة والأهداف والهيكل التنظيمي.

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي

إن من مظاهر الإصلاح الدولي للنظام النقدي هو إيجاد جهاز تنظيمي مهمته تحقيق الاستقرار للنظام النقدي الدولي ومعالجة المشاكل النقدية والاقتصادية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية وقد تبلور ذلك في اتفاقية "بريتن وودز" وذلك من خلال إنشاء صندوق النقد الدولي والذي سنتطرق إليه في هذا الفرع.

أولا: التعريف والنشأة

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على أنه المؤسسة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي، وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه.

وقد أنشئ صندوق النقد الدولي في 25 ديسمبر 1945، بموجب اتفاقية بريتن وودز الموقعة في صيف 1944، من حوالي 44 دولة، إلا أن عدد الدول الأعضاء وصل عام 1995 بعد حوالي خمسين عاما من إنشائه إلى 179 دولة، وبلغ عدد موظفيه 2150 شخصا ليصبح بذلك المؤسسة الاقتصادية

[1] نجم الدليمي، نفس المرجع السابق.

العالمية التي تمثل أحد الأركان الرئيسية الفاعلة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتي تعمل على تحقيق الاستقرار النقدي العالمي.[1]

ثانيا:الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي:

حدد الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي الأجهزة الإدارية التالية:[2]

1. **مجلس المحافظين:** يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب محافظ لكل دولة عضو في الصندوق وعادة ما يكون المحافظ الذي يمثل بلده في الصندوق وزير مالية أو محافظا للبنك المركزي ويعتبر مجلس المحافظين أعلى سلطة في الصندوق ويجتمع مجلس المحافظين على شكل جمعية عمومية مرة في السنة.
2. **اللجنة المؤقتة:** تتكون هذه اللجنة من 24 محافظا من محافظي صندوق النقد الدولي وتجتمع مرتين في السنة. وترتفع تقاريرها عن إدارة النظام النقدي العالمي وعن الاقتراحات الخاصة بتعديل اتفاقية الصندوق إلى مجلس المحافظين.
3. **لجنة التنمية:** تتألف هذه اللجنة من 24 عضوا من محافظي الصندوق أو البنك الدولي. وهي لجنة مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وترفع تقاريرها المتعلقة بمشاكل التنمية في البلدان النامية إلى مجلس محافظي الصندوق.

المجلس التنفيذي: يقوم هذا المجلس بتسيير أعمال الصندوق وإدارة شئونه اليومية، ويخول إليه كافة الصلاحيات في هذا المجال ماعدا تلك التي تدخل في اختصاص مجلس المحافظين. ويجتمع المجلس الثالث مرات في الأسبوع في المقر الرئيسي للصندوق في (واشنطن). ويتكون المجلس التنفيذي من 24 مديرا تنفيذيا تعينهم بالإشراف على مراقبة أعمال الصندوق وإدارته والإشراف على مراقبة سياسات أسعار الصرف التي تنتهجها الدول الأعضاء، وكذلك يشرف المجلس التنفيذي على المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق إلى الدول الأعضاء، ويهتم أيضا بالقضايا المتعلقة بالنظام النقدي الدولي ضمن إطار الاقتصاد العالمي. وفيما يتعلق بالتصويت في داخل المجلس التنفيذي، فإنه يوجد خمسة مديرين تنفيذيين تعينهم الدول الأعضاء صاحبة الحصص الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، إنجتلرا، ألمانيا، فرنسا، الهند) وأن عدد الأصوات التي يمثلها كل مدير من المدرين الخمسة المعينين يتحدد بحجم حصة دولته في رأس مال الصندوق أما المدير التنفيذي المنتخب فإنه يمثل عدد أصوات مجموعة الدول الأعضاء المشاركة في المجموعة. أما إذا طرح أمر

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11سبتمبر، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص85.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 496-497.

للنقاش يتعلق بدولة عضو لا يحق لها تعيين مدير تنفيذي يمثلها، فإنها ترسل إلى مجلس المديرين التنفيذيين ممثلا يكون له الحق في النقاش ولكن ليس من حقه الاشتراك في التصويت.[1]

ثالثا: أهداف صندوق النقد الدولي

يقوم صندوق النقد الدولي بتسخير كافة موارده للقيام بأهداف التي أنشأ لأجلها وقد ازدادت أهمية هذه الأهداف لاتساع نطاق عضويته لتضاعف الأعضاء منذ نشأته إلى يومنا هذا حيث وصل عدد الأعضاء إلى 189 بلدا.

لكن نظرا للتغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي كان على الصندوق إن يتكيف مع المستجدات بسبل مختلفة ليتسنى له الاستمرار في خدمة أهدافه بشكل أكثر فعالية.

تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

*تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيأ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

*تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

*العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم المعاملات.

*المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة نحو التجارة العالمية.

*تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء متيحا لها استخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

*العمل وفق الأهداف المذكورة أنفا، على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته.[2]

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، المرجع السابق، ص 497.

[2] منصوري سعدان، آثار المؤسسات المالية والنقدية الدولية على اقتصاديات الدول النامية –دراسة حول الوضع الاقتصاد الجزائري– 1989–2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس 1، 2017–2018، ص 91.

الفرع الثاني: البنك الدولي

تمخض عن اتفاقية "بريتن وودز" إنشاء صندوق النقد الدولي إلى جانبه البنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي يعد مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة والتي أوكلت إليها في السنوات الأولى من إنشائها مهمة إعادة البناء والتعمير لدول أوروبا التي خربتها الحرب العالمية الثانية إلا أن دوره تطور إلى أبعد من ذلك وذلك لاتساع نطاق عضويته إذ أصبح البنك الدولي يهتم بمحاربة الفقر عبر العالم.

أولا :تعريفه

يعتبر البنك الدولي مصدرا مهما لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم ويتكون البنك الدولي من مؤسستين إنمائيتين فريدتين تملكهما 184من البلدان الأعضاء وهما:

1. البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)
2. المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)

تتمتع كل مؤسسة بدور مختلف لكنه مساند لتعزيز الرؤية الخاصة بالعولمة الشاملة والمستدامة فبينما يركز البنك الدولي للإنشاء والتعمير على البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الفقيرة المتمتعة بالأهلية الائتمانية، فان المؤسسة الدولية للتنمية تركز على البلدان الأشد فقرا في العالم. وتقدم المؤسستان معا قروضا بفائدة منخفضة واعتمادات بدون فائدة ومنحا إلى البلدان النامية تلبية للمجموعة واسعة النطاق من الأغراض التي تشمل الاستثمار في مجالات التعليم، الصحة، الإدارة العامة، البنية التحتية، تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص، الزراعة وإدارة الموارد البيئية والطبيعية.[1]

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي

إن الشكل التنظيمي للبنك الدولي اليوم يختلف عن بداية عهدته ويتكون من الآتي:

1. **مجموعة البنك الدولي:** وتتألف من خمس وكالات وطيدة الصلة ببعضها البعض ولكنها تعمل في مجالات مختلفة ويتركز عملها على إيصال رسالة مجموعة البنك الدولي الهادفة إلى محاربة كل أشكال الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء الأقل نموا والمؤسسات الخمسة هي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛
- المؤسسة الدولية للتنمية؛
- مؤسسة التمويل الدولية؛
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛

[1] دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 159.

- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

2. **مجلس المحافظين:** يمثل هذا المجلس المساهمين في مجموعة البنك الدولي، وبصفة عامة يكون هؤلاء المحافظون من الوزراء مثل وزراء المالية أو وزراء التنمية فحسب ما تراه كل دولة مناسب ويعد هؤلاء صناع السياسة الأساسيين بالبنك الدولي، ويجتمع هؤلاء المحافظون مرة كل عام في أثناء الاجتماعات السنوية للبنك.

3. **المديرين التنفيذيين:** وهؤلاء يعملون مباشرة في البنك ويقومون بالواجبات المحددة، ويمثل كل مجموعة من الدول الأعضاء بمجموعة البنك الدولي مدير تنفيذي ، حصة المساهمين الكبار فرنسا وألمانيا واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة مدير تنفيذي لكل منها، في حين يمثل الدول الأعضاء الآخرين تسعة عشر مديرا تنفيذيا.

4. **مكتب رئيس البنك:** يتولى هذا المنصب موظف من دولة الولايات المتحدة باعتبارها اكبر المساهمين في هذا البنك ويترأس البنك مدة خمس سنوات قابلة للتجديد من لدن مجلس المديرين التنفيذيين، ويضطلع الرئيس بمهمة إدارة البنك عامة.

5. **هيأة العاملين بالبنك:** هم الموظفون عادة من بينهم خبراء الاقتصاد والتربويين وعلماء البيئة والمحللين الماليين والعلماء بعلم الإنسان والمهندسين وغيرهم، فضلا عن العاملين في المكاتب الإقليمية.[1]

ثالثا: الأهداف الأساسية للبنك

1. تسهيل وتشجيع توظيف رؤوس الأموال في البلدان الأعضاء من اجل ترميم اقتصاد ما بعد الحرب وتخفيف الأضرار التي لحقت بالبلدان الأعضاء ودعم الاستثمار من اجل الأغراض السلمية وتحويل الموارد الضرورية التي تحتاجها البلدان الأقل نموا.
2. المساهمة في تنمية التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء من خلال عمليات التوظيف والاستثمارات الدولية.
3. تنظيم عمليات الإقراض وضمانات التحويلات التي تتم بطرق أخرى خارج نطاق المصرف.
4. تنظيم عمليات التبادل التجارية الدولية ومساعدة الدول الأعضاء في الحفاظ على توازن موازين مدفوعاتهم على المدى الطويل.
5. تشجيع التوظيف والاستثمار الأجنبي عن طريق تقديم ضمانات والمشاركة في استثمارات القطاع الخاص والعمل على سد أي ثغرة موجودة.[2]

[1] عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي (مدخل حديث)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص133 –135.

[2] شقيرينوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 353.

من خلال ماتقدم يمكن القول أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعتبران أهم مؤسستان فاعلتان في النظام النقدي والمالي الدولي وبالإضافة إلى المهام والأدوار التي يقومان بها على المستوى الدولي يقوم صندوق النقد الدولي إلى جانبه البنك الدولي بتقديم مجموعة من البرامج والسياسات إلى الدول النامية بهدف تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثاني: الصناعة المالية الإسلامية

تعد الصناعة المالية الإسلامية صناعة متطورة، بالرغم أنها لم توضع موضع التنفيذ ألا مند حوالي أربعين عاما إلا أن هذه الصناعة أثبتت جدارتها في كونها تتمتع بأفق ثابت قادر على تحمل آثار الأزمات المالية، وتبقى ايجابية نسبيا في خضم الأزمة، باعتبار أن هذه الصناعة تعد نظاما يتمتع بإنصاف وكفاءة عاليين تجعله قادر على تحقيق الاستقرار في النظام المالي العالمي.

المطلب الأول: نشأة وتطور الصناعة المالية الإسلامية

شهدت تجربة المصارف الإسلامية خلال السنوات الأخيرة ترحيبا وقبولا في كثير من بلدان العالم الإسلامي، واخذ الكثير من المصارف التقليدية يعطي التجربة اهتماما ويقدم بعض الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال تأسيس وانتشار المؤسسات المالية الإسلامية التي كانت وليدة ومحصلة لمراحل مرت بها تطور الصناعة المالية الإسلامية، والمتمثلة في:

1. **مرحلة سيادة النظام المصرفي التقليدي:** بحيث لم يكن هناك من الاقتصاديين من يبدي أي معارضة نحو القبول بمعدل الفائدة كأساس للتسعير بين قيمة النقود الحالية وقيمتها المستقبلية.
2. **مرحلة احتضان فكرة المصارف الإسلامية وتجسيدها في الواقع:** وتنقسم هذه المرحلة إلى فترتين:

- **فترة التنظير:** تميزت هذه المرحلة بظهور العديد من الدعوات والدراسات التي قدمها الرواد، في مجال العلوم الشرعية والفكر الإسلامي عامة والاقتصاد الإسلامي على وجه الخصوص، والتنظير لبنوك بلا فوائد وكيفية تحرير الاقتصاديات الإسلامية من مشكلة المعاملات المالية الربوية وتلك الممارسات التي لا تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية. [1]
- **فترة التطبيق:** شهد عقد الستينات وبداية التسعينات بعض الدعوات من قبل الباحثين، والتي ترى أن استخدام معدل الفائدة ليست الأداة المثلى لتوظيف الأموال وأن البديل المناسب هو المعدل الصفري الذي يعني إقراض الأموال دون زيادة على أصل القروض، وتلبية لرغبة المجتمعات في إيجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيدا عن شبهة الربا وبدون استخدام سعر الفائدة.

تم التفكير في إنشاء بنوك ومصارف إسلامية تعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية وعملا بما جاء في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة/ السعودية سنة 1972م، ونتيجة لذلك تم إعداد اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية سنة 1974م، وباشر البنك الإسلامي للتنمية عمله سنة 1977 بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، ويتميز هذا البنك بأنه بنك حكومات لا يتعامل مع الأفراد في النوحي المصرفية، أما إنشاء أول بنك إسلامي متكامل فقد أنجز سنة 1975م وهو بنك دبي الإسلامي.

[1] بلغنامي وسيلة نجاة، فردي حماد، الهندسة المالية الإسلامية بين الانجاز وآفاق واعدة للتنمية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد6، المركز الجامعي تندوف، 2017، ص67-68.

3. مرحلة التطوير والانتشار الدولي: خلال عقد التسعينات بدأت بعض المصارف الإسلامية بتطوير أدوات ومنتجات جديدة خارج إطار المرابحة التقليدي بظهور صيغ تمويلية جديدة مثل الإجارة، الاستصناع والسلم، وأصبحت بعض المصارف تقود عمليات تمويل مجمعة بصيغ إسلامية وأخرى تؤسس صناديق استثمارية إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأصبح هاجس المصارف الإسلامية في هذه المرحلة هو إثبات الذات من خلال تقديم أدوات واليات منافسة ومتميزة تحظى بالقبول والرضي في السوق التنافسية التي تعمل فيها، كما تميزت هذه المرحلة بالانتشار الدولي، فقد توالى إنشاء المصارف الإسلامية على مستوى العالم. [1]

المطلب الثاني: مفهوم الصناعة المالية الإسلامية

تعد الصناعة المالية الإسلامية من أهم الصناعات تطورا، ولعل أهم الأسباب الداعية إلى بروزها هو انتشار الأزمات المالية، وللتعرف أكثر حول الصناعة المالية الإسلامية تطرقنا إلى هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف الصناعة المالية الإسلامية

لقد عرف مفهوم الصناعة المالية الإسلامية عدة تعاريف صيغت جميعها من وجهة نظر معينة ومن زوايا مختلفة، يمكن أن نستعرض مفهوم الصناعة المالية الإسلامية من خلال المفاهيم التالية:

سامي السويلم، عرفها على أنها: "ابتكار لحلول مالية، فهي ترتكز على عنصر الابتكار والتجديد، كما أنها تقدم حلولا، فهي بذلك تلبي احتياجات قائمة أو تستغل فرصا أو موارد معطلة، وكونها مالية يحدد مجال الابتكار في الأنشطة الاقتصادية سواء في التبادل أو في التمويل".[2]

ما يلاحظ على هذا التعريف أنه تناول مفهوم الصناعة المالية الإسلامية من خلال مفهومين ألا وهما الابتكار والتجديد سواء من ناحية إشباع الحاجيات والرغبات، أو من خلال استغلال الفرص المتاحة والموارد المعطلة، كما تم الإشارة إلى أن استخدام عنصري الابتكار والتجديد في المجال الاقتصادي يكون من خلال عمليتي التبادل والتمويل.

كما يعرفها فتح الرحمان علي محمد صالح بأنها: "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ، لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الحنيف".[3]

---

[1] بلغنامي وسيلة نجاة، فردي حماد، المرجع السابق،ص68-69.

[2] سامي السويلم، صناعة الهندسة الإسلامية نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المشورة للتدريب، الكويت، ابريل 2004،ص5.

[3] فتح الرحمان علي محمد الصالح، (أدوات سوق النقد الإسلامية مدخل للهندسة المالية الإسلامية)، مجلة المصرفي، العدد26، بنك الاستثمار المالي، ديسمبر 2002.

من خلال هذا التعريف يتضح أن الصناعة المالية الإسلامية ترتكز على العناصر التالية:

- جميع الأنشطة قائمة على التصميم، التطوير والتنفيذ للأدوات والعمليات المالية المبتكرة.
- وضع حلول وصياغتها بشكل إبداعي لمشاكل التمويل.
- يجب أن تكون عمليات الابتكار وعمليات صياغة الحلول الإبداعية كلها في إطار الشريعة الإسلامية.

من خلال المفاهيم السابقة يمكن إعطاء تعريف للصناعة المالية الإسلامية على أنها:

كل العمليات قائمة على صياغة وابتكار أدوات وحلول ضمن الضوابط الشرعية الإسلامية، وهذا يكون إما بصناعة أدوات تمويلية جديدة أو تطوير أدوات تمويلية قديمة من خلال إضفاء الصيغة الشرعية عليهم، بهدف إيجاد حلول نهائية لمشاكل التمويل.

الفرع الثاني: أهمية الصناعة المالية الإسلامية

تبرز أهمية الصناعة المالية الإسلامية من الناحية العلمية والعملية في النقاط التالية:

- يؤدي البحث والتطوير إلى استكمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي، وبالتالي يتمكن من مواكبة التطورات الحاصلة في العلوم المالية والاستفادة منها، بدلا من اتخاذ المواقف الحيادية اتجاهها، فلا يجوز المسارعة إلى تحريم صورة من صور المعاملات المستخدمة حتى يتبين أن الشريعة قد حرمتها، فإن تبين تحريمها لا تكتفي بذلك بل تقدم البديل؛ الأمر الذي يرفع الحرج والمشقة على جمهور المتعاملين المسلمين الذين يتعاملون بالمنتجات المالية التقليدية.
- المساعدة في إيجاد الإطارات الإدارية التي يتطلبها العمل المالي الإسلامي والتي تجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة المالية الإسلامية.
- ضمان استمرارية النظام المالي واستيعاب كل أجزائه، من خلال ابتكار منتجات مالية جديدة استجابة لحاجة ومتطلبات العملاء والمتعاملين الماليين في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية.[1]
- تساهم الصناعة المالية الإسلامية في خلق توازن بين موارد واستخدامات الأموال في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من جهة، وفي إدارة السيولة بصورة مريحة من جهة أخرى، وبالتالي تكتسب المؤسسات المالية الإسلامية القدرة على منافسة المؤسسات المالية التقليدية.
- توفير التكاليف نتيجة لما يتحقق من وفورات الحجم الكبيرة، فالمصاريف الإدارية العامة وتكلفة الخدمات المالية تتوزع على حجم أكبر.

[1] حمزة طيوان، (متطلبات تبني الصناعة المالية الإسلامية في ظل التحديات القانونية بالجزائر)، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد1، جامعة ثليجي عمار الأغواط، الجزائر، ص19.

- ابتكار منتجات مالية إسلامية جديدة يدعم استقطاب الأموال؛ وبالتالي يزيد من القدرة التمويلية للمؤسسة المالية الإسلامية خصوصا إذا تأكد أصحاب الأموال من أموال المعاملات المالية تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا ما يدعم فكرة جذب المدخرات وبالتالي المساهمة في الاستثمار.
- توزيع المخاطر نظرا لتنوع أشكال الاستثمارات وآجالها، ويمكن اعتبار صناديق الاستثمار واحدة من الأدوات التي تساهم في توزيع المخاطر المالية بسبب تعدد منافذ الاستثمار فيها، وبالتالي تحقيق رغبات المستثمرين.
- تنشيط المناخ الاستثماري من خلال القيام بالأبحاث والتنبؤات السوقية والإفصاح الدوري الذي يدعم الشفافية ويساعد في معرفة حاجات المستثمرين وإمداد الجهات المعنية بالبيانات المطلوبة.
- تساهم الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

المطلب الثالث: خصائص وأهداف الصناعة المالية الإسلامية

تبرز خصائص وأهداف الصناعة المالية الإسلامية في النقاط التالية.

الفرع الأول: خصائص الصناعة المالية الإسلامية

تتميز الصناعة المالية الإسلامية بعدة خصائص لعل أبرزها:

- **الابتكار الحقيقي بدل التقليدي:** يقوم الابتكار الحقيقي على تطوير المنتجات المالية الإسلامية تطويرا حقيقيا وليس صوريا، مثلما يتضح في المنتجات التقليدية، ذلك أن كأداة من أدوات الصناعة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى، سواء تعلق الأمر بالمخاطر، الضمانات أو التسعير وهذا من منطلق أن المقصود بالصناعة المالية الإسلامية هو ما يلي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية، وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار.
- **التشريع الإسلامي بدل التشريعات الوضعية:** تقوم الصناعة المالية الإسلامية على التشريع الإسلامي والذي تستمد من خلاله المبادئ والأسس في تصميم المنتجات المالية، بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية والابتعاد قدر الإمكان عن الخلافات الفقهية، والتركيز على أهم أسس الصناعة المالية الإسلامية والقائمة على مبدأ المشاركة في المخاطر وتجنب مبدأ درء المخاطر وتحويلها لأطراف أخرى.
- **التمويل بدل الاستثمار:** تهدف الصناعة المالية الإسلامية لإدارة السيولة من خلال جذب رؤوس الأموال المتوفرة لدى أصحاب الفائض من المال والذين يرفضون التعامل بمنتجات الصناعة المالية التقليدية، واستخدام هذه الأموال في عمليات التمويل بدل الاستثمار باعتبارها اقل مخاطرة.[2]

---

[1] حمزة طيوان، المرجع السابق، ص20.

[2] خنيوة محمد الأمين، حنان علي موسى، منتجات الهندسة المالية الإسلامية، (الواقع، التحديات، مناهج التطوير)، مقال منشور على الموقع: www.iefpedia.com، ص4-5.

الفرع الثاني: أهداف الصناعة المالية الإسلامية

تسعى الصناعة المالية الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ومنها:

- توفير منتجات مالية إسلامية ذات جودة عالية تمتاز بالمصداقية الشرعية وبديل عن المنتجات التقليدية.
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات، وكذلك تحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتنويع مصادر الربحية.
- الاستفادة من رؤوس الأموال العازفة عن الاستثمار في المشاريع الربوية واستخدامها في إنعاش الاقتصاد.
- تحقيق المواءمة بين العوائد والمخاطرة والسيولة لدى الشركات والمؤسسات المالية.
- ابتكار أوراق مالية إسلامية تساهم في تطوير أسواق المال المحلية والعالمية.
- خلق دورة اقتصادية حقيقية من خلال توفير تمويل مستقر وحقيقي، وبالتالي التقليل من الآثار التضخمية.
- توفير حلول شرعية مبتكرة لإشكاليات التمويل من خلال تنويع صيغ الاستثمار والتقليل من مخاطره.[1]

المطلب الرابع: أسباب الحاجة إلى الصناعة المالية الإسلامية

إن التطور الكبير الذي تشهده الأسواق العالمية واحتدام التنافسية بين المؤسسات المالية العالمية، كان السبب الرئيس وراء سعي النظام المالي الإسلامي في تطوير وابتكار منتجات تتماشى وضوابط الشريعة الإسلامية، بعد أن أثبتت هذه الأخيرة جدارتها في التصدي للأزمات المالية، لذلك كان لزاما على المؤسسات المالية الإسلامية البحث عن حلول مالية للأزمات التي توالت على النظام المالي العالمي، حيث تبرز الحاجة إلى السعي وراء تطوير الصناعة المالية الإسلامية من عدة جوانب نوضحها كما يلي:

- **انضباط قواعد الشريعة الإسلامية:** تعتبر قواعد الشريعة الإسلامية المتعلقة بالمعاملات المالية محدودة، لكنها منضبطة ومحددة وعليه فإن قبول التعاملات التي تلبي احتياجات المتعاملين بصورة كفؤة اقتصاديا يظل مرهونا بعدم منافاته لهذه القواعد، ولكي تتحقق الكفاءة الاقتصادية والانضباط بالقواعد الشرعية في المعاملات المالية يتوجب على القائمين الدمج بين استيعاب المقاصد الشرعية وتقدير احتياجات المتعاملين الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب قدرا عاليا من البحث والعناية حتى يمكن الوصول للهدف المنشود، ذلك أن

[1] حمزة طيوان، مرجع سبق ذكره، ص20.

الصناعة المالية الإسلامية تهدف إلى تلبية الاحتياجات الاقتصادية في ظل استيفاء متطلبات القواعد الشرعية.

- **تطور المعاملات المالية:** إن المعاملات المالية في الإسلام تجمع بين الثبات والتطور أو المرونة فالربا والغش والاحتكار من الأشياء التي حرمها الإسلام من 14 قرنا، ومنها اختلفت الصور والأشكال فليس لأحد أن يحل صورة مستحدثة أو شكلا جديدا ما دام في جوهره يدخل تحت ما حرمته الشريعة الإسلامية، ونظرا للتطورات العالمية في الأنظمة المالية فقد استحدث المتعاملون أدوات ومنتجات مالية يتعاملون بها في بيوعهم، وما دام البيع يخلو من المحظور فبالإمكان الاعتماد على هذه الأدوات المستحدثة شريطة أن تستند في صناعتها للضوابط الشرعية؛ الأمر الذي فرض على فقهاء المعاملات المالية المعاصرة التمييز بين الثابت والمتطور والتكيف الشرعي للصور المستحدثة حتى يمكن بيان الحكم الشرعي لها ومن ثم إيجاد البدائل إن أمكن ذلك.[1]
- **المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية:** لقد تطورت المؤسسات الرأسمالية لدرجة أنها فرضت قدرا كبيرا من التحدي على الاقتصاد الإسلامي، فالحلول التي يقدمها المسلمون لا يكفي أن تكون عملية فحسب؛ بل يجب مع ذلك أن تحقق مزايا مكافئة لتلك التي تحققها الحلول الرأسمالية، ويترتب على هذه الجوانب صعوبة إيجاد حلول اقتصادية إسلامية قادرة على منافسة البدائل السائدة في الاقتصاد المعاصر ومن هنا برزت الحاجة إلى تطوير الصناعة المالية الإسلامية.[2]

المطلب الخامس: تحديات الصناعة المالية الإسلامية واقتراحات لتطويرها

إن من أبرز التحديات التي تعترض طريق تطوير وانتشار الصناعة المالية الإسلامية محليا ودوليا هي نفسها تلك التحديات والصعوبات التي يواجهها العمل المصرفي الإسلامي من جهة والتحديات الخاصة بالمنتجات المالية الإسلامية من جهة أخرى وسنتطرق لهذه التحديات في الفرع الأول أما الفرع الثاني فسيتم فيه إيجاز أهم ما تم اقتراحه كحل لهذه التحديات ومشاكل الصناعة المالية الإسلامية.

الفرع الأول: التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية

فرضت التغيرات الجذرية والسريعة التي شهدها العالم الاقتصادي في الفترة الأخيرة ضغوطا تنافسية حادة، غير متكافئة خاصة على المؤسسات المالية الإسلامية التي أصبحت تبحث عن وسيلة تضمن بها البقاء والاستمرار إلى جانب مؤسسات مالية تفوقها خبرة وحجما وقد انتهت إلى انه لا يمكن ذلك دون تقديم منتجات مالية إسلامية قادرة على منافسة المنتجات التقليدية من جهة وعلى تلبية احتياجات البيئة التي تعمل فيها سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية من جهة أخرى، لذا فبالرغم من التطور الذي عرفته الهندسة المالية

[1] عمر ياسين محمود، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات الاقتصادية والمالية المعاصرة، بحث منشور ضمن موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي www.iefpedia.com، ص15.

[2] عمر ياسين محمود، المرجع السابق، ص15.

الإسلامية ألا إنها لازالت دون المستوى المطلوب، ويرجع ذلك إلى مجموعة من التحديات والعقبات التي تعيقها، ومنها:

1. الافتقار إلى الكليات ذات الكفاءات والإطارات المؤهلة: يتطلب العمل المالي الإسلامي تأهيلا خاصا وكفاءات إدارية تلم بالكفاءة الاقتصادية وموجهات الشرع الحنيف ومما لاشك فيه أن القوة العاملة الضعيفة ستفرض تهديدا من حيث المخاطر التشغيلية وتعيق في نفس الوقت إمكانية نمو النظام المالي الإسلامي.

2. الافتقار إلى البحث والتطوير: أظهرت التقارير السنوية لأكبر 12 مؤسسة مالية إسلامية في منطقة الخليج العربي غياب تام لمخصصات مالية، من اجل البحث وتطوير المنتجات المالية الإسلامية، في الوقت الذي أنفقت فيه 9 بنوك أوروبية ما يزيد عن مليار دولار على عمليات التطوير والبحث في المنتجات الإسلامية

3. غياب حقوق الملكية لصاحب فكرة منتج مالي مطور أو جديد: تقوم المؤسسات المالية من خلال عملية خلق منتج مالي يتحمل تكاليف التطوير الباهظة ومخاطر تطبيق المنتج للتحقق من جدواه، وبعد نجاح هذا المنتج المطور أو المبتكر نجد ان المؤسسات المالية الأخرى تسارع إلى تطبيقه والاستفادة منه، دون تحمل أي مخاطر أو تكاليف وهذا ما يثبط عزائم المؤسسات المالية عن محاولة التطوير والابتكار.

4. ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية وتوحيد المرجعية الشرعية: تواجه أعمال المؤسسات المالية الإسلامية تحدي هام وهو ضعف التنسيق فيما بين الهيئات الشرعية وتضارب الفتاوى الفقهية بين الدول الإسلامية لذا على المؤسسات المالية الإسلامية أن تعمل على إيجاد قاعدة علمية مشتركة للاجتهاد الجماعي وتوحيد الفتاوى.[1]

5. المصداقية والثقة: فهناك من يرى في صناعة التمويل الإسلامي قناة لتمويل الإرهاب وموطنا لغسيل الأموال، إضافة إلى المشاكل المتعلقة بضعف المهارات الإدارية والتي تؤثر على مصداقيتها.

6. المنافسة وكفاءة التكلفة: يمثلان هذان العاملان تحديان مهمان للمؤسسات المالية الإسلامية من حيث الخبرة الكبيرة والشبكات الأوسع والحجم الاقتصادي في السوق العالمي للمؤسسات المالية التقليدية، إضافة إلى مشكلة أخرى وهي تكلفة عمليات التشغيل العالية للمعاملات المالية الإسلامية.

7. التسويق: من غير المستغرب أن نجد إقبال المسلمين على المنتجات المالية الإسلامية ضئيلا لمحدودية التوعية بالتمويل الإسلامي سواء على مستوى عامة الناس أو بما فيهم بعض القائمين على العلوم الشرعية، وكذلك بسبب عدم فهم الصناعة والافتقار لمعرفة المنتجات ومن دون تثقيف وتعليم العملاء بمبادئ والية عمل التمويل الإسلامي، سيبقى العملاء بعيدا عن تناول المنتجات الإسلامية.

[1] ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا والسودان، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2014–2015، ص130–131.

8. عدم تأطير القوانين:

- عدم اكتمال التنظير الملائم للعصر، بالرغم من الثراء الذاتي لمنابع العمل المصرفي في الفقه الإسلامي.
- عدم مواكبة آليات ضبط الالتزام الشرعي من حيث الكم او الكيف نظرا للنمو السريع للمؤسسات المالية الإسلامية دون أن يصحب ذلك إيجاد العدد الكافي والهدف من تلك الآليات سواء كانت تتمثل في هيئات الرقابة الشرعية أو إدارات التدقيق الشرعي أو المراجعين الخارجيين.
- تحدي قوانين البيئة الخارجية حيث تعاني أكثر المصارف الإسلامية من عدم تطوير قوانين البنوك لمراعاة خصوصية المصرف الإسلامي من حيث خضوعه لنصوص قانونية تتعارض مع التزامه الشرعي.

9. تحدي المعايير المحاسبية: حيث عملت البنوك المركزية على إلزام البنوك عموما بمعايير المحاسبة الدولية أو اشتقاق بعض المعايير المحلية والتي لا تخرج في جوهرها عنها، ولما قامت المصارف الإسلامية وجدت نفسها تحت طائلة ذلك الإلزام بالمعايير المحاسبية الدولية، في حين ان بعض تلك المعايير منافية للأحكام الشرعية مثل معيار التأجير التمليكي الذي يخلط أحكام البيع مع الإجارة، ومن خلال عرض التحديات نستنتج وجوب مراعاة متطلبات من قبل الهندسة المالية الإسلامية.[1]

الفرع الثاني : مقترحات علمية وعملية لتطوير الصناعة المالية الإسلامية

- **استغلال المخزون الفقهي لاستخراج منتجات مالية إسلامية أصيلة:** مما يسمح بنمو واستقرار واندماج المؤسسات المالية الإسلامية ضمن الأسواق العالمية وتوسيع قاعدة عملائها.
- **الاندماج والتكامل بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية:** تهدف هذه الرؤية إلى تحقيق التكامل بين مختلف مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية لزيادة تنافسيتها وخفض تكاليف منتجاتها وتقليص الأجهزة الإدارية
- **إستراتيجية تحالف وحدات البحث والتطوير:** إشراك وحدات البحث والتطوير وتوحيد أهدافها لتوسيع المعرفة والفهم والابتكار في مجال المنتجات المالية .
- **عقد مؤتمرات وندوات علمية:** من الضروري البحث في تطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال المؤتمرات والملتقيات العلمية البحثية للتمكن من تحديد أسسها وضوابطها ونطاقها.
- **تطوير المنتجات التشاركية:** التخلي عن صيغ ومنتجات الهامش المعلوم والمضمون والمخاطر المنعدمة والتحول نحو صيغ المشاركة في الأرباح والخسائر كالمشاركة والمضاربة والمزارعة والمساقات.

[1] ساسية جدي، المرجع السابق، ص131-132.

- **إعادة النظر في الاحتياجات والعمل على إيجاد حلول جذرية لا ترقيعية:** من بين الحلول العملية المقترحة في سبيل تطوير منتجات الصناعة المالية الإسلامية اقتطاعات ضريبية على المصارف الإسلامية تمول مباشرة الأبحاث العلمية والتطورية لمخابر ومراكز البحث في مجال التمويل الإسلامي.
- **تطوير القدرات الإدارية والتنظيمية وتطوير العاملين في المصارف الإسلامية:** ويشمل هذا الاقتراح عدة جوانب فنية ومهنية كالكفاءة والخبرة في الأداء وجوانب أخرى خاصة بالقيم والأخلاق والإيمان.[1]

المطلب السادس: المؤسسات المالية الإسلامية

تعتبر المؤسسات المالية الإسلامية إحدى أهم مكونات الصناعة المالية الإسلامية، باعتبارها الفضاء الذي تتم على مستواه مختلف أنشطة الصناعة المالية الإسلامية، بحيث تخضع إلى ضوابط وقوانين تكفل نشاطها في ظل الشريعة الإسلامية.

الفرع الأول: لمحة عن المؤسسات المالية الإسلامية

أولا تعريف المؤسسات المالية الإسلامية:

تعرف المؤسسات المالية الإسلامية على أنها: "شركات أعمال تتكون أصولها بصفة أساسية من الأصول المالية، أو التزامات ومستحقات لدى الغير: صكوك، صناديق إستثمار بدلا من الأصول المادية كالمباني والأجهزة، والمواد الأولية كما في منشآت الأعمال، فهي تمنح القروض للعملاء أو تشتري وتستثمر في الأوراق المالية المطروحة في سوق المال، دون اللجوء إلى ألية سعر الفائدة".[2]

ثانيا نشأة المؤسسات المالية: تنقسم المجتمعات الإنسانية منذ القديم إلى فئتين فئة الفائض وتتكون من أولئك الأفراد الذين تتوافر لديهم مدخرات تفيض عن حاجتهم الآنية، وفئة العجز وهم الذين يحتاجون إلى أموال لغرض الاستثمار مثل التجار وأرباب الصناعة...الخ.

[1] فلاق صليحة، شكري علي، كتاب أعمال المؤتمر الدولي الخامس عشر حول: التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، يومي 17و18 ديسمبر2019، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2019،ص83.

[2] عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص،"أسواق المال"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003،ص207.

كانت العلاقة بين هاتين الفئتين في القديم مباشرة، حيث يتم نقل الفوائض المالية إلى فئة العجز من خلال هيكل العلاقات الاجتماعية القائمة كالقرابة والجوار والصداقة والانتماء إلى نفس المهنة أو القبيلة...الخ حيث تكون المعلومات صحيحة في متناول الفرد كما أن لديه القدرة على المتابعة والمراقبة والتحصيل بصفة مباشرة.[1]

إلا أن مثل هذا الترتيب كان عاجزا عن النهوض بحاجات المجتمع بعد أن توسعت النشاطات الاقتصادية وكبر حجم المجتمعات فلم يعد ممكنا للفرد أن يتحقق من صحة المعلومات التي يقدمها مستخدمو الأموال كما لا يتمكن من المتابعة والتحصيل للقروض والمشاركة إلا بتكاليف باهظة.

فوُلدت المصارف التجارية كمؤسسات غرضها الأساس التخصُص في التحليل الائتماني وتحقيق اقتصاديات الحجم الكبير في جمع المعلومات وتحليلها فأصبحت وسيطا ماليا يعزل فئة العزل عن فئة الفائض. فأرباب الأموال ليس عليهم إلا الاطمئنان إلى المؤسسة المصرفية التي يودعون أموالهم لديها والتي لها القدرة المالية لرد أموالهم إليهم عند حلول الأجل، ولا حاجة بهم إلى الاهتمام بالاستخدامات النهائية لأموالهم، ذلك يعود إلى أن المؤسسة المصرفية تضمن الأموال لأولئك المودعين لأنها تحصل عليها على أساس القرض فتستفيد هي من قدرتها الفائقة في جمع المعلومات وتحليلها. فالمخاطرة التي يتحملها المدخر هي مخاطرة المصرف فقط أما مخاطرة الاستثمار فيتحملها بصورة مباشرة المصرف وحملة أسهمه وليس المدخر.[2]

الفرع الثاني: البنك الإسلامي للتنمية ISDB:

أولا: تعريفه

هو المؤسسة المركزية في مجموعة البنك، وقد أنشئ تطبيقا لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء الدول الإسلامية، الذي عقد في جدة، في شهر ذي القعدة 1393 هـ (ديسمبر 1973)، وقد عقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في شهر رجب 1395هـ (يوليو 1975م)، وبدا البنك عملياته بصورة رسمية في 15 شوال 1395هـ (20 أكتوبر 1975م).[3]

والهدف الرئيسي للبنك الإسلامي للتنمية هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء مجتمعة ومنفردة، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية،

---

[1] عبد الكريم قندوز، صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف–، 2006–2007، ص57.

[2] عبد الكريم قندوز، المرجع السابق، ص58.

[3] مدير إدارة السياسات والتخطيط الاستراتيجي للبنك الإسلامي للتنمية، لمحة موجزة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، 2005، ص6.

ولتحقيق هذا الهدف يقوم البنك بتوفير التمويل للدول الأعضاء من خلال تمويل المشروعات فيها، كما يتولى البنك إنشاء صناديق خاصة وتشغيلها لتحقيق أغراض محددة، وبين هذه الصناديق صندوق لمساعدة المجتمعات الإسلامية للدول غير الأعضاء، إضافة إلى صناديق أخرى متخصصة.

ويضم مجلس المديرين التنفيذيين أربعة عشر عضوا، منهم سبعة أعضاء دائمون يمثلون الدول صاحبة المساهمات الأكبر في رأس المال، كما يتضح في الرسم التالي:[1]

الشكل رقم01: توزع أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية IsDB

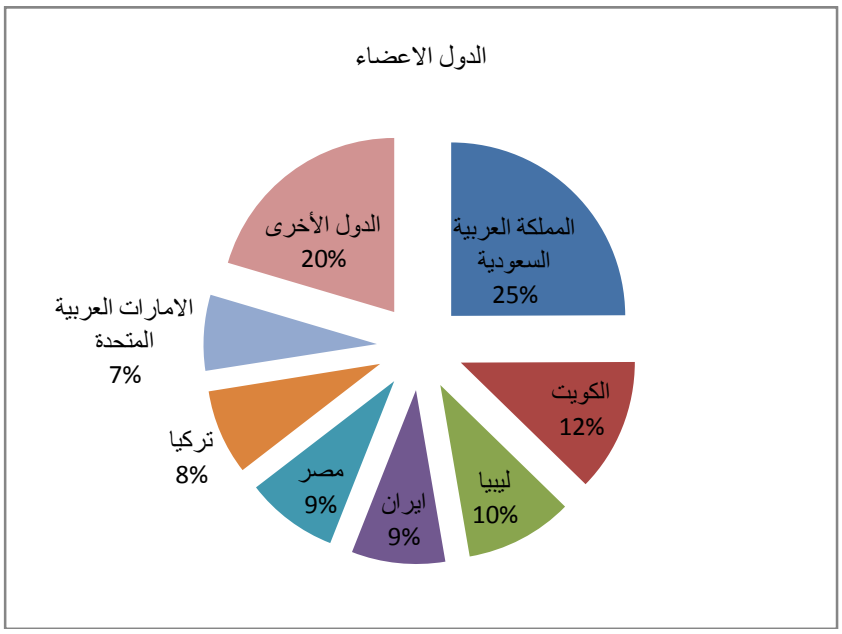

المصدر: من إعداد الطالبتين وفق معطيات :مدير إدارة السياسات والتخطيط الاستراتيجي للبنك الإسلامي للتنمية، مرجع سابق، ص6.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك

يتمثل الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي للتنمية بصفة عامة في:

- **مجلس المحافظين**: حيث أن كل دولة عضو في البنك تكون ممثلة في مجلس المحافظين بمحافظ ومحافظ مناوب، ويعقد مجلس المحافظين اجتماعات دورية مرة كل سنة، ينظر من خلالها في حصيلة نشاط البنك للسنة السابقة كما يضع خطط وسياسات البنك للسنة المقبلة.

[1] مدير إدارة السياسات والتخطيط الاستراتيجي للبنك الإسلامي للتنمية، المرجع السابق، ص6.

- **مجلس المديرين التنفيذيين:** يتكون من أربعة عشر عضوا، سبعة منهم دائمون معينون من قبل الدول السبعة المالكة لأكبر عدد من الأسهم، والسبعة الباقيين ينتخبون من قبل جميع المحافظين باستثناء محافظين الدول السبعة المالكة لأكبر عدد من الأسهم، وتقدر مدة العضوية في المجلس بثلاث سنوات قابلة للتجديد.

يجتمع مجلس المديرين التنفيذيين كلما استدعت الضرورة حيث يقوم بمتابعة ومراقبة وتقييم مختلف نشاطات البنك، ولتسهيل القيام بهذه المهام ينبثق عن مجلس المديرين التنفيذيين عدة لجان دائمة وخاصة.

- **رئيس البنك:** ينتخب من طرف مجلس المحافظين لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، حيث يرأس الجهاز الإداري للبنك ومجلس المديرين التنفيذيين. [1]

ثالثا: أهداف البنك الإسلامي للتنمية

يهدف البنك الإسلامي للتنمية بوصفه مؤسسة مالية دولية إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي بالدول الأعضاء فيه، والمجتمعات الإسلامية عامة، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا هو الهدف الرئيس للبنك.

ومن الأهداف الرئيسية أيضا:

- الحد من الفقر في الدول الأعضاء، وهذا يدخل في إطار التزامه المستمر في تلبية الحاجيات التنموية للدول الأعضاء الأقل نموا، وهو يسلك لذلك نهجا ذا خصائص إسلامية محددة للتعاون بين دول الجنوب.
- تنطوي رؤية البنك حتى عام 1440 هجري والتي تحمل عنوان"رؤية من اجل كرامة الإنسان" على تصور فريد لدوره: "بان يكون رياديا في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية"، ورسالته الهادفة إلى التخفيف من وطأة الفقر والارتقاء بالتنمية البشرية، وتشمل هذه الرؤية عملية التمكين بصفتها قيمة أساسية، كما تجعل من التخفيف من وطأة الفقر هدف البنك الاستراتيجي، وتضع التنمية البشرية ضمن مجالاته ذات الأولوية.

وتركز رؤية البنك للعام 1440 هجري على أهم أهداف البنك الثمانية الإستراتيجية الأساسية وهي:

1. تطوير البنك الإسلامي للتنمية.
2. التخفيف من وطأة الفقر.
3. الارتقاء بالخدمات الصحية.

[1] عثمان، البنك الإسلامي للتنمية ولتمويل التنمية في الدول الإسلامية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص142.

4. تعميم التعليم.
5. تحقيق الازدهار للشعوب وعموم الناس.
6. تمكين المرأة، وتم التعبير عنه في التقرير السنوي للبنك ب: "التمكين لأخواتنا في الإسلام، دون المساس بأحكام الشريعة".
7. تطوير الصناعة المالية الإسلامية.
8. تيسير التكامل الاقتصادي فيما بين بلدان البنك، وبينها وبين بقية العالم.
9. تحسين صورة العالم الإسلامي.[1]

الفرع الثالث: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI

أولا: تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

هذه الهيئة عبارة عن جهاز فني مهني لإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأضيف إلى هيكله الإداري مجلس شرعي لإصدار المعايير الشرعية. وسجلت الهيئة في وزارة التجارة بمملكة البحرين بصفة هيئة عالمية بشخصية معنوية مستقلة لا تسعى للربح في مارس 1991م.[2]

تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عام 1990 في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلى الربح.

تسعى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى تطوير فكر المحاسبة والمراجعة في المجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، وإعداد وإصدار معاير المحاسبة والمراجعة لهذه المؤسسات ومراجعتها وتعديلها، والسعي لاستخدام وتطبيق المعايير والإرشادات المتعلقة بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين التي تصدرها الهيئة. وأنشأت المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، لمعالجة الفتاوى التي تصدرها هيئات الرقابة الشرعية المختلفة.

وصفتها مجلة فاينانشل تايمز بما يلي:" هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تمثل القوة الفكرية الرائدة في عالم صناعة الصيرفة الإسلامية" مما يدل على البعد الاستراتيجي للهيئة الذي تراه هذه المجلة الشهيرة في عالم المال.[3]

---

[1] عبد الله بن عبد المالك بن احمد رمضاني، السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة(2005-2013) دراسة تحليلية، مشروع بحثي لإكمال متطلبات الحصول على درجة العالمية(الماجستير)، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،(1436هـ-1437هـ)، ص64-66.

[2] فلاق صليحة، شكري علي، مرجع سبق ذكره، ص4.

[3] الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تاريخ الاطلاع 2021/04/25، 14:30، http://aaoifi.com.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

يتكون الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مما يلي:

1- الجمعية العمومية؛ مجلس الأمناء؛ اللجنة التنفيذية؛ والأمانة العامة.

- **الجمعية العمومية:**

تتكون الجمعية العمومية للهيئة من جميع الأعضاء المؤسسين والأعضاء المشاركين والأعضاء المراقبين حضور اجتماعاتها دون حق التصويت. والجمعية العمومية هي السلطة العليا في الهيئة، وتجتمع مرة في السنة على الأقل.

- **مجلس الأمناء:**

يتكون مجلس الأمناء من 19 عضوا –بما فيهم الأمين العام– تعينهم الجمعية العمومية لمدة 5 سنوات. ويمثل أعضاء مجلس الأمناء الفئات المتعددة من جهات رقابية وإشرافية، ومؤسسات مالية إسلامية، وهيئات رقابية شرعية، والجهات المسئولة عن تنظيم مهنة المحاسبة أو إعداد معايير المحاسبة والمراجعة، ومحاسبين قانونيين، ومستخدمي القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية. يجتمع مجلس الأمناء مرة في السنة على الأقل، وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء المشاركين في التصويت، وفي حالة تساوي الأصوات يرجع الجانب الذي فيه رئيس المجلس، باستثناء اقتراح تعديل النظام الأساسي للهيئة؛ حيث يلزم الحصول على موافقة ثلاثة أربعاء أعضاء المجلس.

- **اللجنة التنفيذية:**

تتكون من 6 أعضاء: رئيس، وعضوين من مجلس الأمناء، والأمين العام، ورئيس مجلس معايير المحاسبة والمراجعة، ورئيس المجلس الشرعي.[1]

ومن مهامها مناقشة خطة العمل والموازنة التقديرية السنوية، ومناقشة القوائم المالية وتقرير المراجع الخارجي، واعتماد لائحة التوظيف واللائحة المالية. وتجتمع اللجنة التنفيذية بدعوة من الأمين العام مرتين على الأقل سنويا، وكلما دعت الحاجة بناء على طلب رئيس اللجنة أو الأمين العام.

- **الأمانة العامة:**

تتكون الأمانة العامة من الأمين العام والجهاز الفني والإداري بمقر الهيئة. والأمين العام هو المدير التنفيذي للهيئة ويقوم بتنسيق أعمال كل من: الجمعية العمومية، ومجلس الأمناء، ومجلس معايير المحاسبة والمراجعة، والمجلس الشرعي، واللجنة التنفيذية واللجان الفرعية. ويتولى الأمين العام مهمة المقرر في اجتماعات هذه الأجهزة، كما يتولى تصريف أعمال الهيئة، والتنسيق، والإشراف على الدراسات والإجراءات

[1] عماد برجة تحديات المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية في ظل العولمة المحاسبية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي–، 2018–2019، ص28.

الخاصة بإعداد البيانات والمعايير والإرشادات التي تصدرها الهيئة. ويقوم بتوثيق الصلة بين الهيئة والجهات الأخرى ذات الهدف المماثل، وكذلك بين الهيئة والمؤسسات المالية الإسلامية، وتمثيل الهيئة في المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية.

2- المجالس الفنية: مجلس معايير المحاسبة والمراجعة، المجلس الشرعي، ومجلس الحوكمة والأخلاقيات

- **مجلس معايير المحاسبة والمراجعة:**

يتكون من 20 عضوا غير متفرغين بالإضافة إلى الأمين العام للهيئة يعينهم مجلس الأمناء لمدة 4 سنوات. ويمثل أعضاء مجلس المعايير الفئات المتعددة من جهات رقابية وإشرافية، ومؤسسات مالية إسلامية، وهيئات رقابية شرعية، وأساتذة جامعات، والجهات المسئولة عن تنظيم مهنة المحاسبة أو إعداد معايير المحاسبة والمراجعة، ومحاسبين قانونيين، ومستخدمي القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.[1]

- **المجلس الشرعي:**

يتكون من أعضاء لا يزيد عددهم عن 20 عضوا يعينهم مجلس الأمناء لمدة 4 سنوات، من الفقهاء الذين يمثلون هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الأعضاء في الهيئة وهيئات الرقابة الشرعية في البنوك المركزية وغيرهم، بالإضافة إلى الأمين العام للهيئة.[2]

[1] عماد برجة، المرجع السابق، ص29.

[2] المرجع نفسه، ص30.

الشكل رقم02: الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAIOFI

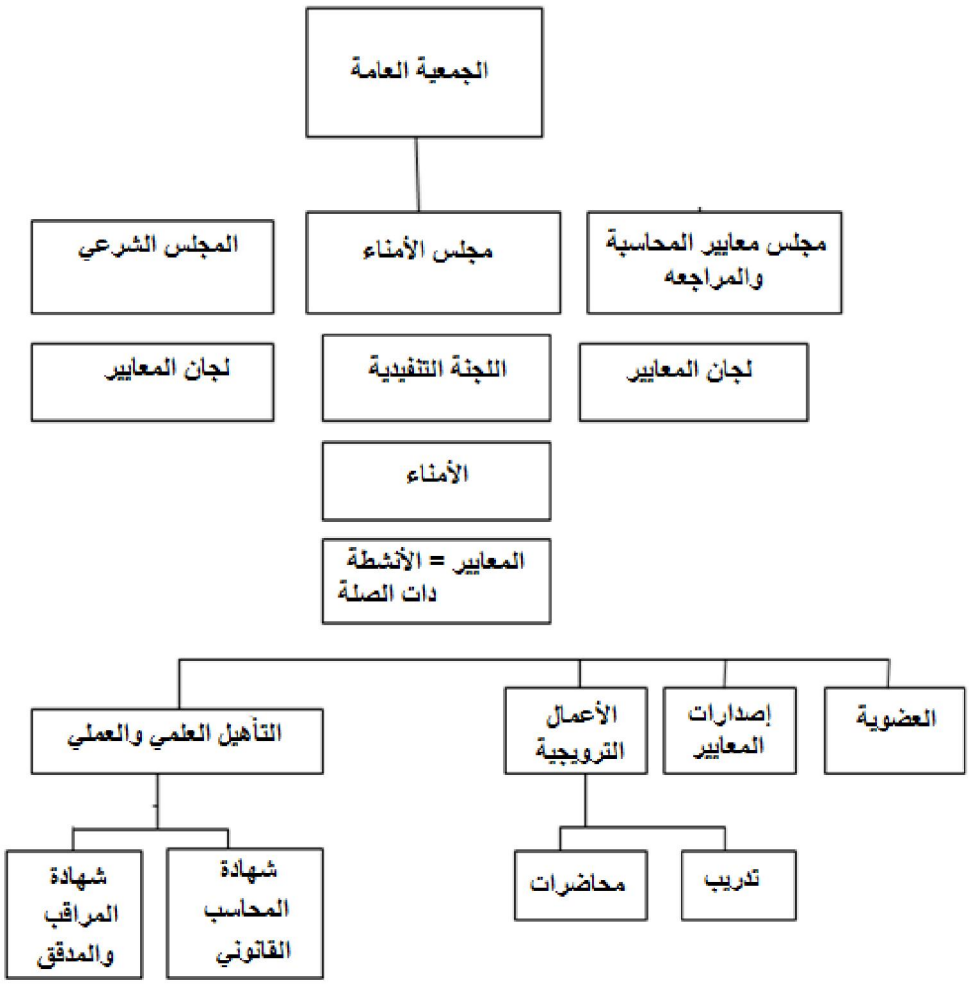

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

ثالثا: أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تهدف الهيئة في إطار أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها إلى:

- تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والمجالات البنكية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية؛
- نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق: التدريب، وعقد الندوات، وإصدار النشرات الدورية، وإعداد الأبحاث والتقارير...وغير ذلك من الوسائل؛
- إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و تفسيرها؛ للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية، وكذلك

التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية.

- إعداد وإصدار ومراجعة وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات البنكية والاستثمارية وأعمال التأمين؛
- السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والإرشادات المتعلقة بالممارسات البنكية والاستثمارية وأعمال التأمين، التي تصدرها الهيئة، من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة، والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطا ماليا إسلاميا، ومكاتب المحاسبة والمراجعة. [1]

الفرع الرابع: مؤسسات مالية إسلامية أخرى

هناك العديد من المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى التي خصصت لتقديم جزء من الهوية العامة للصناعة المالية الإسلامية تتمثل في:

- **المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية CIBAFI:** فهو هيئة دولية مستقلة لا تهدف للربح، تم تأسيسه في ماي 2001، ومقره البحرين. وجاء المجلس كوريث للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ليقوم بدورين أساسيين هما:

– دعم الصناعة المالية الإسلامية من خلال التوعية والتوجيه والتطوير والتوجيه والتطوير وتوفير المعلومات الهامة؛

– حماية الصناعة المالية الإسلامية من العوائق والانحرافات في مسار التجربة.

ومن أهم أهداف المجلس ما يلي:

– التعريف بالخدمات المالية الإسلامية، ونشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بها، والعمل على تنمية وتطوير الصناعة المالية الإسلامية؛

– تعزيز التعاون بين أعضاء المجلس والمؤسسات المشابهة في المجالات التي تخدم الأهداف المشتركة بالوسائل المتاحة؛

– العمل على توفير المعلومات المتعلقة بالبنوك الإسلامية والمؤسسات ذات العلاقة؛

– الارتقاء بالموارد البشرية وتطوير المنتجات المالية الإسلامية.[2]

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] عبد الحليم عمار غربي، البنك الإسلامي النموذجي بين التنظير والتطبيق، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2014، ص96-97.

- **السوق المالية الإسلامية الدولية IIFM:** هو هيئة دولية مستقلة غير ربحية تركز على تطوير أسواق رأس المال والنقد الإسلامية العالمية. تأسست عام 2002، ومقرها البحرين. ومن أهم ما تهدف إليه هذه السوق:[1]

– تأسيس وتطوير وتنظيم سوق مالية دولية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية؛
– المصادقة على الصكوك والأوراق المالية المتداولة أو التي سيتم تداولها بين المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك التقليدية والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية؛
– إعداد اللوائح والضوابط للتعامل وفق مقتضيات السوق المالية الإسلامية؛
– إعداد معايير موحدة عند إصدار الأدوات المالية الإسلامية أو عند تداولها؛ يتبعها كل المشاركين في السوق المالية الإسلامية.

وتتكون إدارة السوق المالية من لجنتين أساسيتين هما:

1. اللجنة الشرعية والتي تختص بتقرير مدى اتفاق الأدوات الاستثمارية مع الشريعة.
2. لجنة أخرى تختص بأعمال البحوث والتطوير.

- **مركز إدارة السيولة المالية LMC:** هي شركة مالية تهدف إلى إدارة عمليات استثمار السيولة للبنوك الإسلامية والترويج للإصدارات المالية ودعمها، ويعتبر فرعا عمليا للسوق المالية الإسلامية الدولية، تأسس عام 2002، ومقره البحرين.

وجاء المركز ليقوم بعدد من الوظائف المهمة نذكر منها:[2]

– تسهيل إنشاء سوق مال بينية تتيح للبنوك الإسلامية إدارة الفجوات المالية بين أصولها وخصومها؛
– توفير السيولة قصيرة الأجل وإتاحة أدوات مالية قابلة للتداول (كالصكوك) التي تمكن البنوك الإسلامية من استغلال فوائض السيولة لديها؛
– توفير فرص الاستثمار قصيرة الأجل والمقبولة شرعا وذات الأسعار التنافسية؛ والتي تعد أفضل من عمليات مرابحات السلع؛
– تمكين البنوك الإسلامية من سهولة تسبيل الأوراق المالية لتحسين صورة محافظها المالية؛
– السعي لإنشاء سوق ثانوية يمكن تداول الأدوات المالية فيها.

[1] من الموقع الرسمي للسوق المالية الإسلامية الدولية IIFM: www.iifm.net.
[2] عبد الحليم عمار غربي، مرجع سبق ذكره، ص 99-100.

- **الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA:** هي شركة مساهمة تهدف إلى القيام بأنشطة التصنيف والتقييم والتقدير للالتزامات والمستحقات؛ من خلال توفير التقييمات (السيادية والائتمانية وحوكمة الشركات والجودة الشرعية والصكوك) وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، تم تأسيسها عام 2002، ومقرها البحرين. تمثلت أهدافها فيما يلي:

– تقديم مجموعة محددة من الخدمات والمنتجات المصنفة التي تتضمن الشفافية الشرعية لكل من الأدوات المالية التي يتم تقديمها.

– القيام بالتحليل البحثي والتصنيف وتقييم الالتزامات والحقوق والتعهدات؛

– توفير تقييم ورأي مستقلين حول الجدارة الائتمانية للبنك المصنف أو الأداة المالية؛

– النشر والبيع والإعلان للبيانات التحليلية وللمعلومات أو وسائطها؛

– توفير أداة فاعلة تشجع على تقديم معايير للإفصاح والحوكمة في البنوك الإسلامية.[1]

[1] عبد الحليم عمار غربي، مرجع سابق، ص98-101.

خلاصة الفصل:

مما سبق ذكره يبدو جليا أن إنشاء المؤسسات المالية العالمية كان الأمر حتميا من اجل ضبط العلاقات الاقتصادية الدولية تفاديا لمزيد من الأزمات، وجاء بعد الحرب العالمية الثانية من اجل إعادة إعمار الدول المتضررة من الحرب، لتتطور أهدافها إلى مساعدة الدول الأعضاء من اجل النمو والتطور والتنمية، لذلك تم إنشاء كل من صندوق النقد الدولي الذي قام بعلاج الاختلالات الاقتصادية في البلدان الأعضاء عنده، أما البنك الدولي والذي يقصد به البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيركز عمله على البنى التحتية والمنشآت.

أما ثاني تدخل فكان حول الصناعة المالية الإسلامية فقد شهدت قفزات نوعية حجما وانتشارا وتنظيما، وأصبحت اليوم واحدة من الظواهر المالية التي تشهد نقاشا فكريا وماليا متعمقا عمق المبادئ والقواعد الشرعية التي استمدت منها آلياتها في توظيف الأموال واستثمارها، حيث تم تأسيس العديد من المؤسسات الدولية الداعمة التي تعكس عالمية هذه الصناعة، ومن أهمها: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAIOFI)، مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، والبنك الإسلامي للتنمية (IsDB)، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI)، السوق المالية الإسلامية الدولية(IIFM)، مركز إدارة السيولة المالية(LMC)، والوكالة الإسلامية للتصنيف(IIRA)، تنشط هذه المؤسسات ضمن إطار تنظيمي عالمي متميز.

الفصل الثاني:

دراسة حالة مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB ما بين 2008-2018

مقدمة الفصل:

يعد مجلس الخدمات المالية الإسلامية هيئة دولية مستقلة تعمل على الإشراف على الصناعة المصرفية الإسلامية على مستوى العالم، وبدعم من البنوك المركزية والسلطات النقدية لعدد من الدول، بالإضافة إلى بعض الهيئات والمنظمات الدولية القائمة على الرقابة والإشراف على الصناعة المالية الإسلامية عبر العالم ككل، وذلك من خلال نشر تقارير سنوية منذ إنشاءه تتضمن كل المعلومات والإحصائيات الخاصة بأدوات الصناعة المالية الإسلامية عبر العالم. كل هذا وأكثر سوف يخص بمزيد من التفصيل ضمن هذا الفصل، والذي يقوم على لمباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB.

المبحث الثاني: تطور الصناعة المالية الإسلامية في الفترة مابين (2008-2018).

المبحث الثالث: دور مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB في انتشار الصناعة المالية الإسلامية.

المبحث الأول: تقديم مجلس الخدمات المالية الإسلامية

مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو هيئة دولية، تضع معايير لتطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وذلك بإصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاع البنوك، وسوق المال، والتكافل(التأمين الإسلامي). إن المعايير التي يعدها مجلس الخدمات المالية الإسلامية تتبع إجراءات مفصلة ثم وصفها في وثيقة "الإرشادات والإجراءات لإعداد المعايير والمبادئ الإرشادية"، والتي تشمل: إصدار مسودة مشروع، عقد ورش عمل، وفي حالة الضرورة عقد جلسات استماع. يعد مجلس الخدمات المالية الإسلامية أبحاثا تتعلق بهذه الصناعة، وينظم ندوات ومؤتمرات علمية للسلطات الرقابية وأصحاب الاهتمام بهذه الصناعة. ولتحقيق ذلك، يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية مع مؤسسات دولية، وإقليمية، ووطنية ذات صلة، ومراكز أبحاث، ومعاهد تعليمية ومؤسسات عاملة في هذه الصناعة.

المطلب الأول: مفهوم مجلس الخدمات المالية الإسلامية

يقع مقره في كوالالمبور، افتتح رسميا في 3 نوفمبر عام 2002، وبدأ عمله في 10 مارس عام 2003، يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية بوصفه هيئة دولية واضعة للمعايير للهيئات التنظيمية والرقابية، التي لها مصلحة مباشرة في ضمان سلامة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية التي تضم بصفة عامة قطاعات المصرفية، وأسواق رأس المال، والتأمين. وفي إطار تأدية مهمته، يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية على تطوير صناعة خدمات مالية إسلامية تتسم بالشفافية، من خلال إصدار معايير جديدة، أو تكييف المعايير الدولية القائمة المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها، والتوصية باعتمادها.

بناءا على ما سبق، فإن عمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية يعد مكملا لعمل لجنة بازل للرقابة المصرفية، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، والاتحاد الدولي للمشرفين على التأمين.

بلغ عدد أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية حتى شهر ديسمبر 2020، 188 عضوا يمثلون 80 سلطة تنظيمية ورقابية، و10 منظمات حكومية دولية، و98 مؤسسة فاعلة في السوق (المؤسسات المالية والشركات المهنية والاتحادات النقابية)، يعملون في 57 دولة.

الجدير بالذكر أن، ماليزيا البلد المستضيف لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، وقد سنت قانونا يعرف باسم قانون مجلس الخدمات المالية الإسلامية الحصانات والامتيازات التي تمنح في العادة للمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية.[1]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية

يتكون الهيكل التنظيمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية من:

- **الجمعية العمومية:** الكيان الذي يمثل جميع أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية، أي الأعضاء كاملي العضوية، والأعضاء المنتسبين، والأعضاء المراقبين.
- **المجلس الأعلى:** الهيئة التنفيذية العليا المسؤولة عن وضع سياسات مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ويشغل عضوية المجلس الأعلى ممثل واحد عن كل عضو كامل العضوية، أو أي شخص آخر ذي منصب رفيع يتم ترشيحه من وقت لآخر.
- **اللجنة التنفيذية:** الكيان المسؤول عن تقديم المشورة إلى المجلس الأعلى بخصوص المسائل التشغيلية والإدارية المتعلقة بمجلس الخدمات المالية الإسلامية(على النحو المحدد من قبل المجلس الأعلى).
- وتتكون اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء على الأقل يتم اختيارهم من قبل المجلس الأعلى، وستكون فترة شغلهم عضوية اللجنة سنتين.
- **اللجنة الفنية:** الكيان المسؤول عن تقديم المشورة للمجلس الأعلى بخصوص القضايا الفنية وفق الشروط المرجعية (على النحو المحدد من قبل المجلس الأعلى).
- وتتكون اللجنة الفنية من ثلاثين عضوا كحد أقصى يتم اختيارهم من قبل المجلس الأعلى، وستكون فترة شغلهم عضوية اللجنة ثلاث سنوات.
- **مجموعة العمل:** لجنة يتم تشكيلها لتكون مسؤولة عن صياغة المعايير أو المبادئ الإرشادية.
- **مجموعة المهام:** لجنة يتم تشكيلها لتكون مسؤولة عن مهام محددة.
- **لجنة صياغة النسخة العربية:** لجنة تم تشكيلها لتكون مسؤولة عن صياغة وتحرير وثائق مجلس الخدمات المالية الإسلامية المترجمة من اللغة الانجليزية إلى اللغة العربية.

[1] من الموقع الرسمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، www.ifsb.org، تاريخ الاطلاع 2021/05/17، على الساعة 11:00.

- **الأمانة العلمية:** الكيان الإداري الدائم لجلس الخدمات المالية الإسلامية، ويرأسه أمين عام متفرغ معين من قبل المجلس الأعلى، وفق أحكام وشروط يحددها المجلس الأعلى، ويقع مقر الأمانة العامة في كوالالمبور، ماليزيا.[1]

الشكل رقم03: الهيكل التنظيمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB

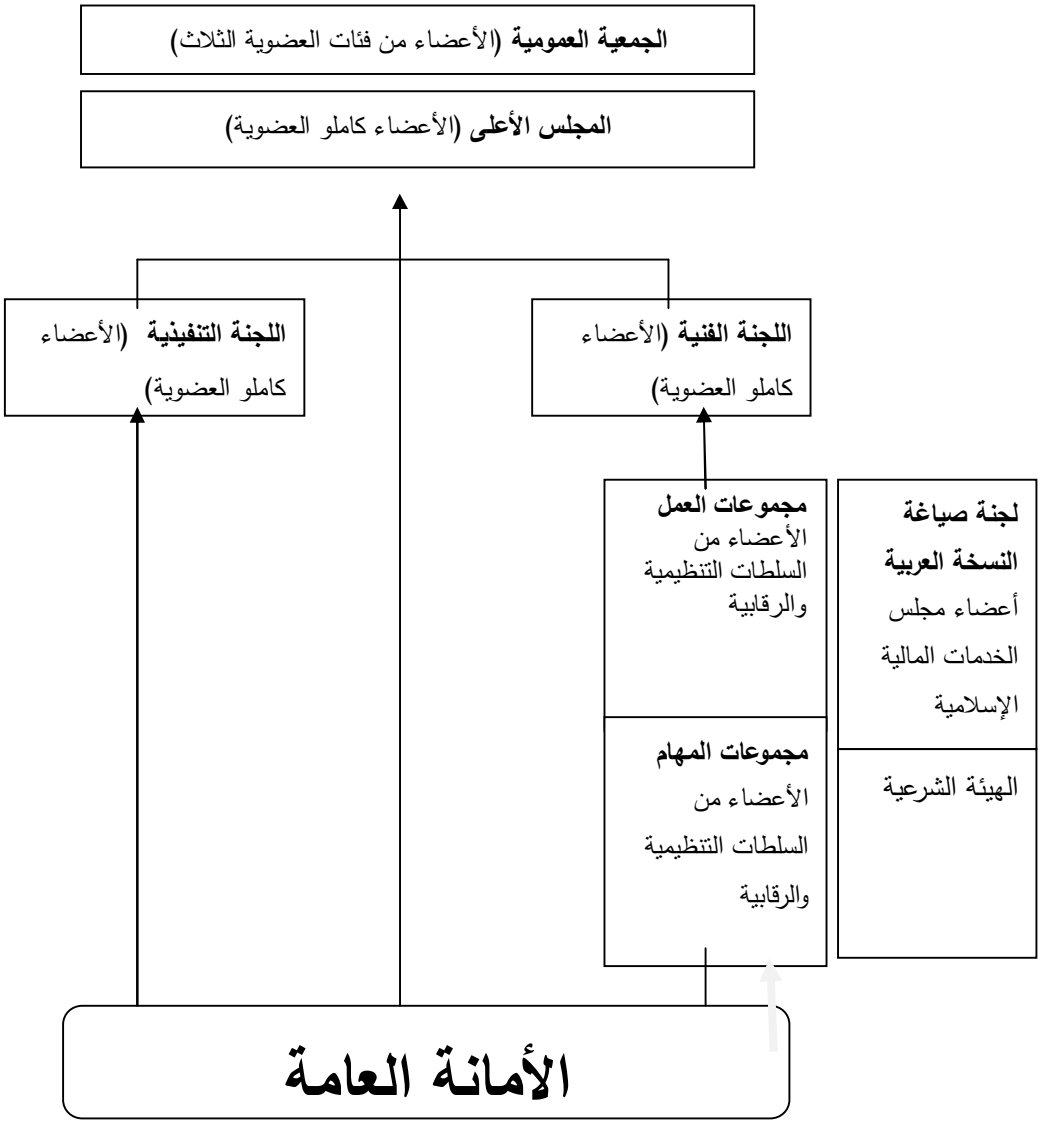

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على الموقع الرسمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية www.ifsb.com

[1] من الموقع الرسمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، www.ifsb.com.org، تاريخ الاطلاع 2021/05/17، على الساعة 11:00.

المطلب الثالث: أهداف مجلس الخدمات المالية الإسلامية

تتمثل أهداف مجلس الخدمات المالية الإسلامية في الأتي:

- العمل على تطوير صناعة خدمات مالية إسلامية على نحو قوي وشفاف، من خلال تقديم معايير جديدة أو ملائمة لمعايير دولية قائمة، متناسقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- تقديم الإرشاد حول آليات الإشراف والرقابة الفعالة للمؤسسات التي تقدم منتجات مالية إسلامية، والعمل على تطوير معايير لصناعة الخدمات المالية الإسلامية للمساعدة في تحديد، وقياس، وادارة المخاطر، والإفصاح عنها، مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية المعنية، لاسيما حسابات الدخل والنفقات.
- التواصل والتعاون مع المنظمات الدولية المختلفة،التي تضع حاليا معايير لاستقرار وتقوية الأنظمة النقدية والمالية الدولية الدولية، فضلا عن التواصل والتعاون مع منظمات الدول الأعضاء.
- تحسين وتنسيق المبادرات الرامية إلى تطوير الآليات والإجراءات، التي تساعد على القيام بالعمليات، خاصة إدارة المخاطر.
- تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- إعداد الأبحاث، ونشر الدراسات، والاستطلاعات عن صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- تأسيس قاعدة بيانات للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية وخبراء صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- أي أهداف أخرى قد يوافق عليها الجمعية العامة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية من وقت لآخر.[1]

[1] من الموقع الرسمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، www.ifsb.org، تاريخ الاطلاع 2021/05/17، على الساعة 11:00.

المبحث الثاني: تطور الصناعة المالية الإسلامية العالمية في الفترة مابين (2008-2018)

شهدت الصناعة المالية الإسلامية نموا متسارعا كونها تمتلك العديد من المقومات التي تحقق لها الأمان وتقليل المخاطر، ومن المتوقع أن تواصل الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية توسعا خاصة فيما يتعلق بتحسين نوعية الخدمات وابتكار منتجات جديدة للوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء.

المطلب الأول: توزيع صناعة الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2018

تتركز الصناعة المالية الإسلامية بشكل كبير في دول الخليج العربية على نسبة 42.3 %من أصول المؤسسات الإسلامية حول العالم، في حين أن باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تستحوذ على نسبة 25.1 %من الأصول المالية الإسلامية. في المقابل، تستحوذ آسيا على نسبة 28.2 %من الأصول الإسلامية، ومنطقة إفريقيا على نسبة 0.8 %، وباقي دول العالم تمثل نسبة 3.5%.

الجدول رقم01: التوزيع الجغرافي لأصول الصناعة المالية الإسلامية لسنة 2018.

(الوحدة: "مليار دولار أمريكي")

	المصارف الإسلامية	الصكوك	صناديق الاستثمار الإسلامية	التكافل	المجموع	النسبة المئوية%
آسيا	**266,1**	**323,2**	**24,2**	**4,1**	**617,6**	**28,2%**
مجلس التعاون الخليجي	**704,8**	**187,9**	**22,7**	**11,7**	**927,1**	**42,3%**
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	**540,2**	**0,3**	**0,1**	**10,3**	**550,9**	**25,1%**
إفريقيا_ماعدا شمالها_	**13,2**	**2,5**	**1,5**	**0,01**	**17,2**	**0,8%**
دول أخرى	**47,1**	**16,5**	**13,1**		**76,7**	**3,5%**
المجموع	**1571,3**	**530,4**	**61,5**	**27,7**	**2190**	**100 %**

Source: IFSB (2019), Islamic Financial Services Industry: Stability Report 2019, Islamic Financial Services Board, Malaysia, P: 10.

من الجدول نلاحظ أن حجم الصناعة المالية الإسلامية مرتفع نوعا ما حيث وصل إلى 2190 "مليار دولار أمريكي"، وهي موزعة في مختلف أعمال الصناعة المالية الإسلامية والمتمثلة في البنوك الإسلامية، صناديق الاستثمار، الصكوك والتأمين التكافلي، حيث نلاحظ هيمنة البنوك الإسلامية على الصناعة المالية الإسلامية وذلك بما يقدر ب 1571,3 "مليار دولار أمريكي" أي ما يقارب 71,7% من حجم الصناعة المالية الإسلامية، لتليها الصكوك ب 530,4 "مليار دولار أمريكي" بما يقارب 24,2 %، وتبقى مساهمة صناديق الاستثمار الإسلامية والتامين التكافلي ضعيف جدا حيث قدر ب 61,5 و 27,7 "مليار دولار أمريكي" على التوالي بما يقارب 3 % و 1,2%.

كما نلاحظ أيضا أن الصناعة المالية الإسلامية منتشرة في مختلف دول العالم مع تسجيل تمركزها في الدول الإسلامية خاصة دول الخليج حيث قدر حجم الصناعة المالية الإسلامية فيها ب 927,1 "مليار دولار أمريكي"، لتليها دول آسيا ب 617,9 "مليار دولار أمريكي"، دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA) ب 550,9 "مليار دولار أمريكي" ويعود هذا الارتفاع لحجم الصناعة المالية الإسلامية في هذه الدول إلى وجود أنظمة إسلامية تشجع ممارسة هذه المعاملات، أما الدول غير الإسلامية فنسجل تواجدها في أوروبا وأمريكا ولكن بنسب ضعيفة نسبيا.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لأصول الصناعة المالية الإسلامية العالمية لسنة 2018.

تشكل أصول المصارف الإسلامية الجزء الأهم والأكبر من النظام المالي الإسلامي، حيث تحتل أصول هذه المصارف حوالي72 %من إجمالي أصول صناعة الخدمات المالية الإسلامية، ثم تليها الصكوك الإسلامية بنسبة 24% ثم صناديق الاستثمار الإسلامية بنسبة 3%، وأخيرا صناعة التأمين الإسلامي (أو التكافل) بنسبة 1%، والشكل الموالي يوضح التوزيع القطاعي لأصول الصناعة المالية الإسلامية العالمية لسنة 2018.

الشكل رقم 04: التوزيع القطاعي لأصول الصناعة المالية الإسلامية العالمية لعام 2018

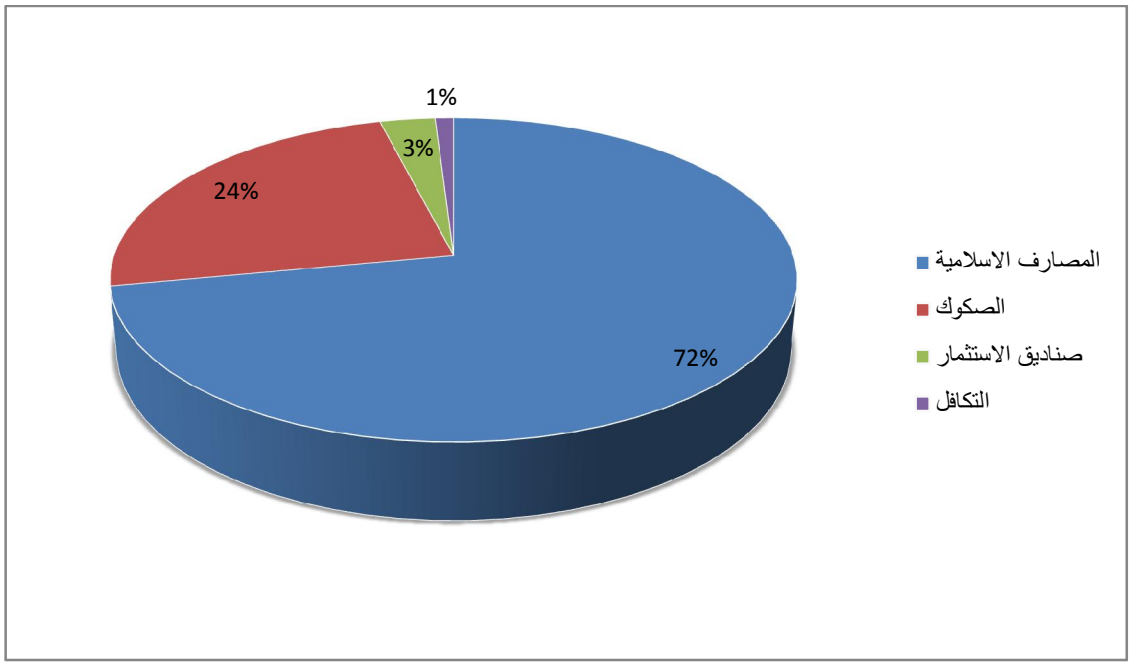

المصدر: من إعداد الطالبتين وفق معطيات:

IFSB (2019), Islamic Financial Services Industry: Stability Report 2019, Islamic Financial Services Board, Malaysia, P: 10.

يمكن ترجمة الجدول رقم 01 من خلال المنحنيات البيانية الموضحة في الفروع التالية:

الفرع الأول: الأصول المصرفية

هي كل ما يمتلكه البنك ويمكن تحويله إلى سيولة وقت الحاجة، ويشمل ذلك مختلف الأصول المادية مثل البنايات، والقروض، والاحتياطات، وإيداعات البنك لدى الغير (لدى البنوك الأخرى)، والأوراق المالية الاستثمارية فضلا على الأموال النقدية الموجودة في خزينة البنك.

الشكل رقم05: الأصول لمصرفية سنة 2018.

(الوحدة: "مليار دولار أمريكي")

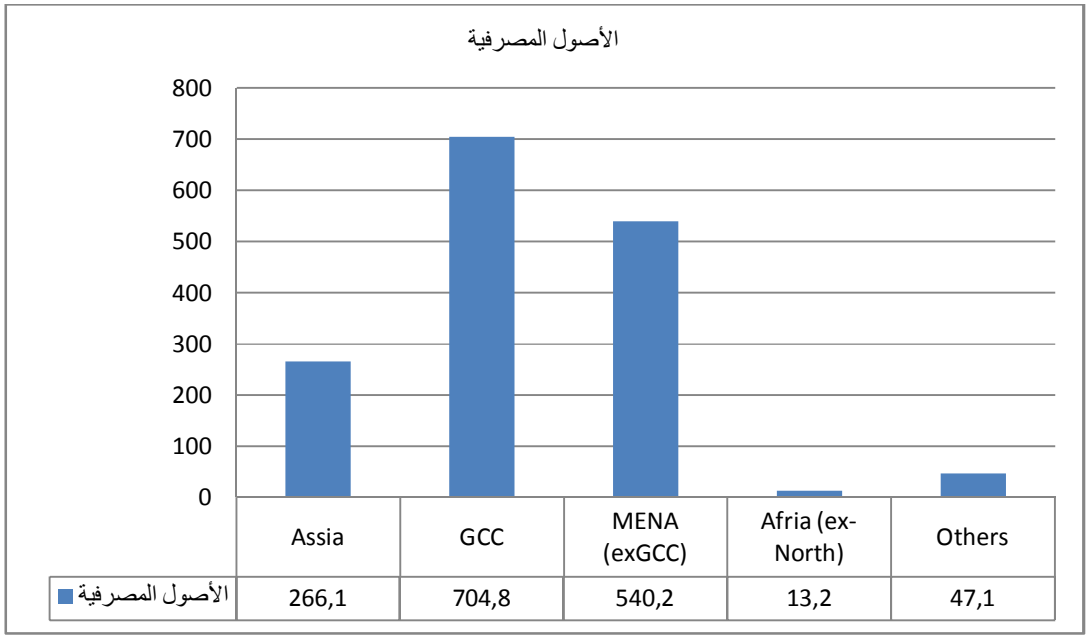

المصدر: من إعداد الطالبتين وفق معطيات الجدول السابق.

نستنتج من خلال الشكل رقم 05 أن:

نسبة نمو الأصول المصرفية سجلت أعلى قيمة لها في دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)، حيث قدرت هذه القيمة ب 708,4 مليار دولار أمريكي، تليها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا _ماعدا دول الخليج_ (MENA-ex-GCC) والتي استحوذت على نسبة قدرت ب 504,2 "مليار دولار أمريكي" من الأصول المصرفية حول العالم، أما بالنسبة لآسيا فكانت نسبتها منخفضة مقارنة بالدول المذكورة سابقا حيث بلغت قيمتها 266,1 "مليار دولار أمريكي"، في حين نلاحظ انخفاض كبير جدا شهدته كل من دول إفريقيا _ماعدا شمالها_ وباقي دول العالم حيث بلغت نسبة هذه الخيرة 47,1 "مليار دولار أمريكي" في حين إفريقيا استحوذت على اضعف نسبة 13,2 "مليار دولار أمريكي".

الفرع الثاني: الصكوك الإسلامية

الصكوك المالية الإسلامية عبارة عن وثيقة بقيمة مالية معينة تصدرها مؤسسة بأسماء من يكتتبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة بها، وتستثمر حصيلة البيع سواء بنفسها أو بدفعه إلي الغير

للاستثمار نيابة عنها، وتعمل علي ضمان تداوله وتنضيده، ويشارك المكتتبون في الصكوك في نتائج هذا الاستثمار حسب الشروط الخاصة بكل إصدار.[1]

ويشير هذا التعريف إلي تميز الصكوك بالسمات الآتية:

- الصك وثيقة تثبت الحق لصاحبها في ملكية بالاشتراك مع الغير.
- لكل صك قيمة مالية محددة مسجلة عليه .
- تتضمن الحصة التي يمثلها الصك ملكية شائعة في المشروع أو الاستثمار الذي تم تمويله بأموال الصكوك، ولهذا، يخضع التصرف في الصك لأحكام التصرف في المشاع في الفقه الإسلامي.[2]

الشكل رقم 06: الصكوك الإسلامية سنة 2018.

(الوحدة: "مليار دولار أمريكي").

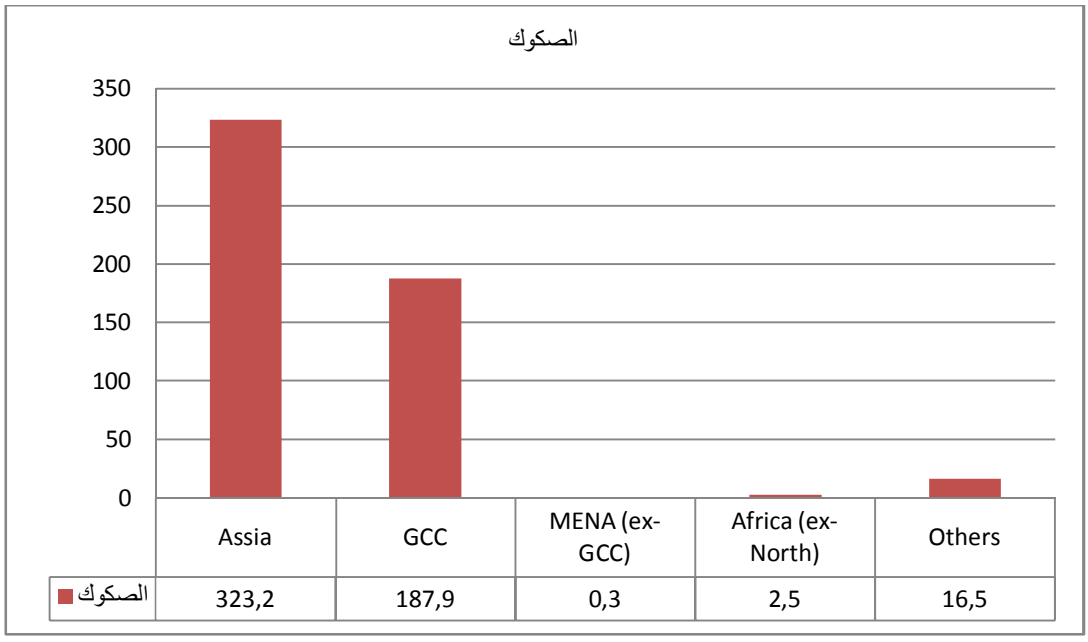

المصدر: من إعداد الطالبتين وفق معطيات الجدول السابق.

[1] محمد سراج، النظام المصرفي الإسلامي، دار الثقافة، القاهرة، 1989، ص 272.

[2] عبد السلام العبادي، سندات المقارضة، ص 4.

من خلال الشكل رقم 06 نلاحظ:

لقد شهد تطور الصكوك ارتفاعا قويا في دول آسيا حيث استحوذت على اكبر نسبة مقارنة بالدول الأخرى اذ أنها سجلت 323,2 "مليار دولار أمريكي"، ثم انخفضت قيمة هذه الصكوك إلى 187,9 "مليار دولار أمريكي" في دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)، في حين أن دول إفريقيا _ماعدا شمالها_ وباقي دول العالم شهدت انخفاضا ملحوظا حيث قدرت قيمتها ب 2,5 و16,5 "مليار دولار أمريكي" على التوالي، أما دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فكادت نسبة إصدار الصكوك تنعدم حيث قدرت ب 0,3 "مليار دولار أمريكي".

الفرع الثالث: صناديق الاستثمار الإسلامية

يقصد بصندوق الاستثمار الإسلامي ذلك الذي يلتزم المدير فيه بضوابط شرعية بالأسس التي يتم على أساسها تجميع الأموال واستثمارها، مثل ما يتعلق بتحريم الفائدة الربوية والاستثمار في أصول ممنوعة شرعا كأسهم شركات الخمور، وتظهر هذه الضوابط في نشرة الإصدار التي تمثل الإيجاب الذي بناه عليه يشترك المستثمر في ذلك الصندوق، وفي الأحكام والشروط التي يوقع عليها الطرفان عند الاكتتاب ولا يقتصر تسويق الصناديق الإسلامية وإدارتها على البنوك الإسلامية بل يمكن القول إن أكثر الصناديق الإسلامية تسوقها وتديرها البنوك التقليدية للأسف وتمثل هذه الصناديق أحد أهم الوسائل لدخول هذه البنوك في سوق الخدمات المصرفية الإسلامية دون الحاجة إلى تغيير هيكلها الإداري أو نظام عملها وترخيصها.[1]

الشكل رقم07: الصناديق الاستثمارية الإسلامية سنة2018.

(الوحدة "مليار دولار أمريكي")

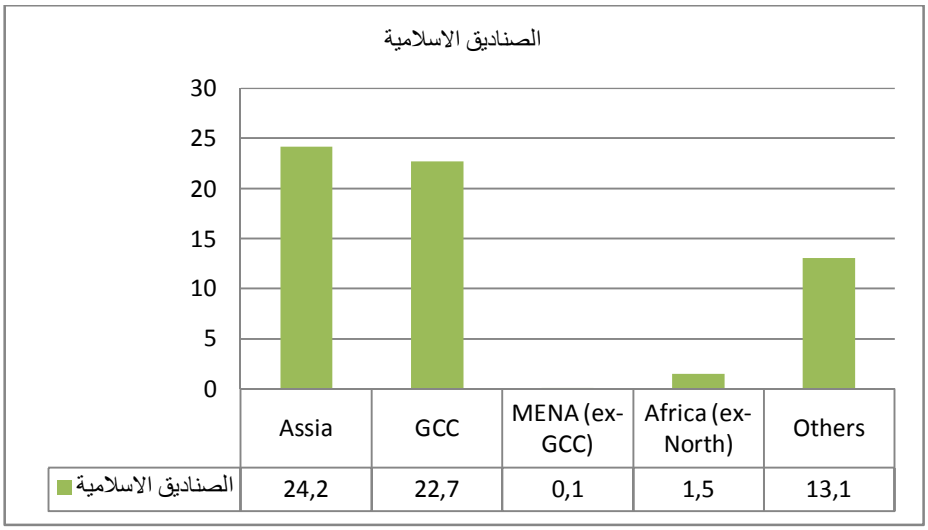

المصدر: من إعداد الطالبتين وفق معطيات الجدول السابق.

[1] حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطاعة، عمان، 2013، ص 186.

من خلال الشكل نلاحظ:

بلغ حجم أصول الصناديق الاستثمارية الإسلامية "24.2 مليار دولار أمريكي" في دول أسيا والتي أعدت أعلى نسبة، وانخفضن أصول هذه الصناديق إل "22.7 مليار دولار أمريكي" أمريكي" في باقي دول العالم، حيث أن نسبة هذه الأصول قد شهدت انخفاضا كبيرا كاد أن يكون منعدما تماما في دول إفريقيا –ماعدا شمالها– ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث قدرت نسبتها ب: "1.5 و 0.1 مليار دولار أمريكي" على الترتيب.

الفرع الرابع: مساهمات التأمين التكافلي

يعرف التأمين التكافلي على أنه: " اشتراك مجموعة من الناس في إنشاء صندوق لهم يمولونه بقسط محدد يدفعه كل واحد منه، ويأخذ كل منهم من هذا الصندوق نصيبا معينا إذا أصابه حادث معين ".حيث يظهر لنا أن التأمين التكافلي مبني على نظام التبرع الذي يجعل هذا التأمين خاليا من الجهالة والقمار، فكل مشترك في نظام التأمين التكاملي يطلب الحماية، عليه أن يخلص النية لمساعدة المشتركين الآخرين عند تعرضهم للمخاطر وللتأمين التكافلي مسميات أخرى كالتأمين التعاوني الإسلامي والتأمين التبادلي.[1]

الشكل رقم 08: اشتراكات التكافل 2018.

(الوحدة: "مليار دولار أمريكي")

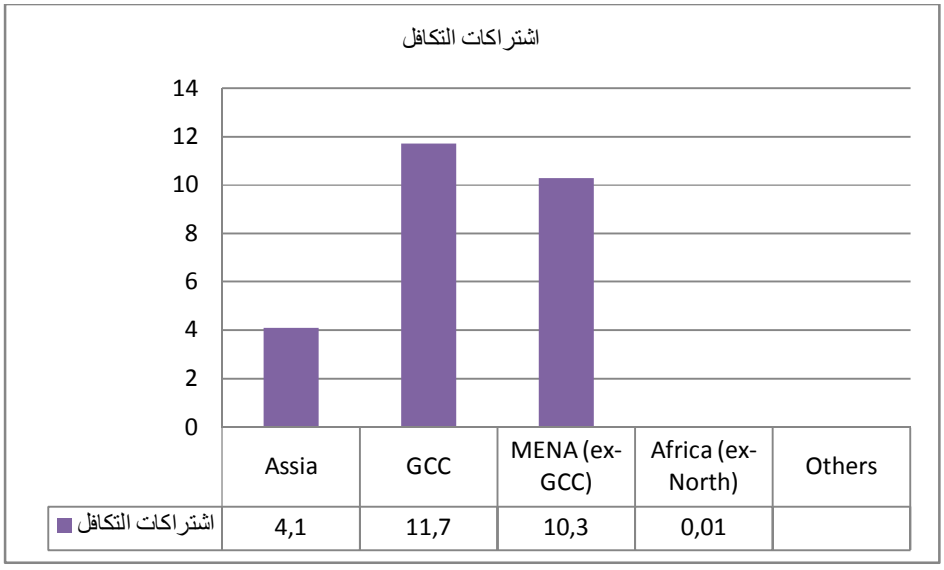

المصدر: من إعداد الطالبتين، وفق معطيات الجدول السابق.

[1] أوصغير لويزة، الصناعة المالية الإسلامية في العالم (الواقع والمعوقات)، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد1، جامعة برج بوعريريج، 2020، ص 23.

من خلال الشكل نلاحظ أن:

نسب مساهمات التكافل متقاربة وضئيلة في جميع دول العالم حيث قدرت قيمة هذه المساهمات ب: "11.7 مليار دولار أمريكي" في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC)، أما في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا –ماعدا الخليج– بلغت قيمتها ب: "10.3 مليار دولار أمريكي" ، في حين انخفضت إلى "4.1 مليار دولار أمريكي" في دول أسيا، وفي دول إفريقيا –ماعدا شمالها– كانت نسبة المساهمات شبه منعدمة حيث قدرت ب:" 0.01 مليار دولار أمريكي". أما بالنسبة لباقي دول العالم فلا توجد أي مساهمات للتكافل.

المبحث الثالث: دور مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB في انتشار الصناعة المالية الإسلامية

يعتبر مجلس الخدمات المالية الإسلامية هيئة داعمة للعمل المصرفي الإسلامي، حاول منذ نشأته مواكبة مختلف التطورات التي عرفها ميدان الرقابة والإشراف المصرفي، وتهدف أعماله بالدرجة الأولى إلى تطوير خدمات الصناعة المالية الإسلامية، وإبراز دوره في انتشار هذه الصناعة عالميا.

المطلب الأول: تحليل أداء خدمات الصناعة المالية الإسلامية للفترة مابين 2008- 2018

سنتطرق في هذا المطلب لتبيان أداء خدمات الصناعة المالية الإسلامية وكيف يتم تحليلها، بالاعتماد على التقارير السنوية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، والموضح هذا في الفروع التالية:

الفرع الأول: أداء المصارف الإسلامية

لا يوجد تعريف محدد للمصارف الإسلامية متفق عليه، بل توجد عدة تعاريف لها، وهذه التعاريف المتعددة تشير إلى مضامين أساسية تكاد تكون متقاربة، أن لم تتضمن معظمها ذات المضامين الأساسية، والتي منها ما يلي:

1. ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية.
2. إنها مؤسسات مالية ومصرفية تقوم على أساس تجنب الربا أخذا وعطاء في جميع الحالات والأعمال التي تؤديها.
3. إنها مؤسسات مالية مصرفية غايتها تجميع الأموال وتوظيفها بما يتفق مع الشريعة الإسلامية وبما يخدم الفرد والمجتمع.[1]
4. عرفتها اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بأنها" تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص عليها قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة وعدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء".
5. إنها مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذا أو عطاء، وتلتزم في نواحي نشاطها وعلى الرغم من وجود عدة تعاريف للبنك الإسلامي إلا أنها تتفق في كونها مؤسسة مالية نقدية تقوم بالخدمات المالية ضمن أحكام الشريعة الإسلامية، ومبادئها وعدم تعاملها بالفائدة (الربا) أخذا وعطاء، حيث تقوم هذه

[1] فليح حسن خلف، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، جدار الكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006، ص 384.

البنوك بتوظيف مواردها النقدية توظيفا عقلانيا قصد تحقيق أقصى عائدا منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

الشكل 09: تطور حجم الصيرفة الإسلامية

(الوحدة: "مليار دولار أمريكي".)

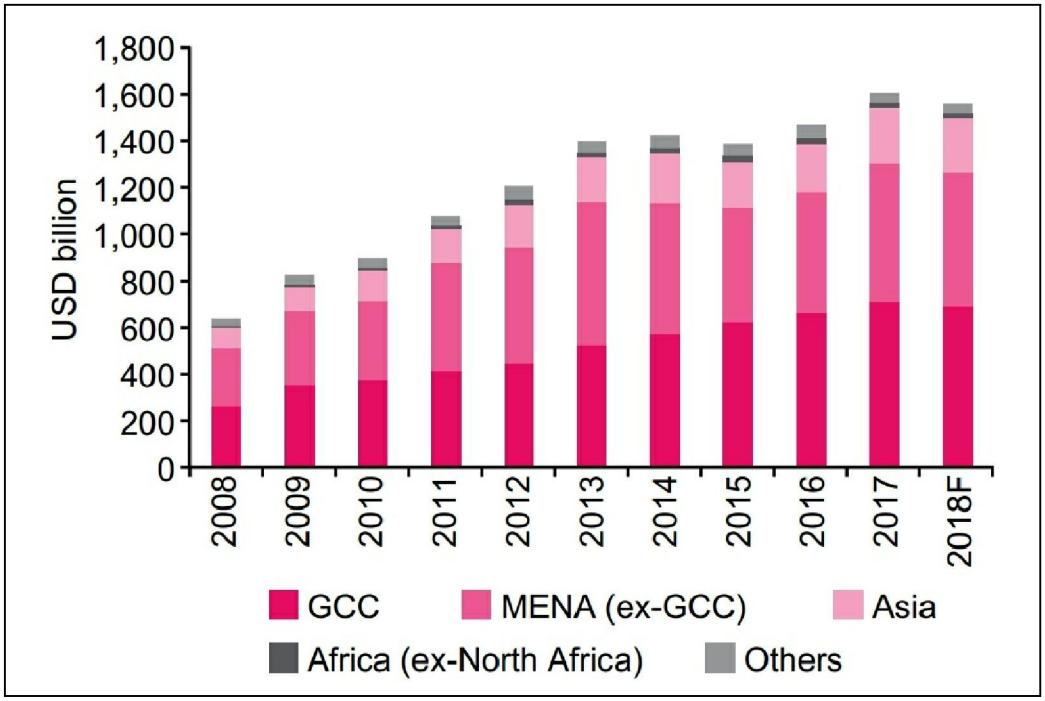

Source: IFSB (2019), Islamic Financial Services Industry: Stability Report 2019, Islamic Financial Services Board, Malaysia, P: 15.

يتضح من خلال الشكل ما يلي:

أن هناك تطور في الصيرفة الإسلامية العالمية، حيث نمت بشكل مستمر فقد بلغت الصيرفة لوحدها على الصعيد العالمي حوالي 1610 "مليار أمريكي" خلال عام 2017 من إجمالي الأصول المالية الإسلامية والتي كانت أعلى نسبة على مدى فترة الدراسة 2008_2018 وكانت العوامل التي أثرت على تطور أصول الصيرفة الإسلامية لا تزال قائمة وهي راجعة إلى استمرار انخفاض أسعار النفط وتباطؤ في النمو الاقتصادي، كما أثرت تقلبات أسعار صرف الدولار الأمريكي على موجودات الصيرفة الإسلامية وانخفاض قوة العملات المحلية من حيث الدولار الأمريكي، وخاصة في بعض الاقتصاديات الناشئة ذات التواجد المصرفي الأمريكي، وكان المسبب

[1] محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص 110.

الرئيسي في هذا التباطؤ قطاع خدمات الصرفية الإسلامية، ويرجع في الغالب إلى انخفاض أسعار الصرف في أسواق الصيرفة الإسلامية، ومع ذلك كانت هناك ايجابيات من حيث السوق المحلية، حيث شهدت خدمات الصيرفة الإسلامية زيادة في حصتها في السوق، وبشكل عام فقد ساهمت أصول خدمات الصيرفة الإسلامية نسبة 72% في صناعة الخدمات المالية الإسلامية في سنة 2018 .

الفرع الثاني: أداء الصكوك الإسلامية

الشكل رقم 10: تطور القيمة الإجمالية لإصدارات الصكوك الإسلامية عالميا.

(الوحدة: "مليار دولار أمريكي")

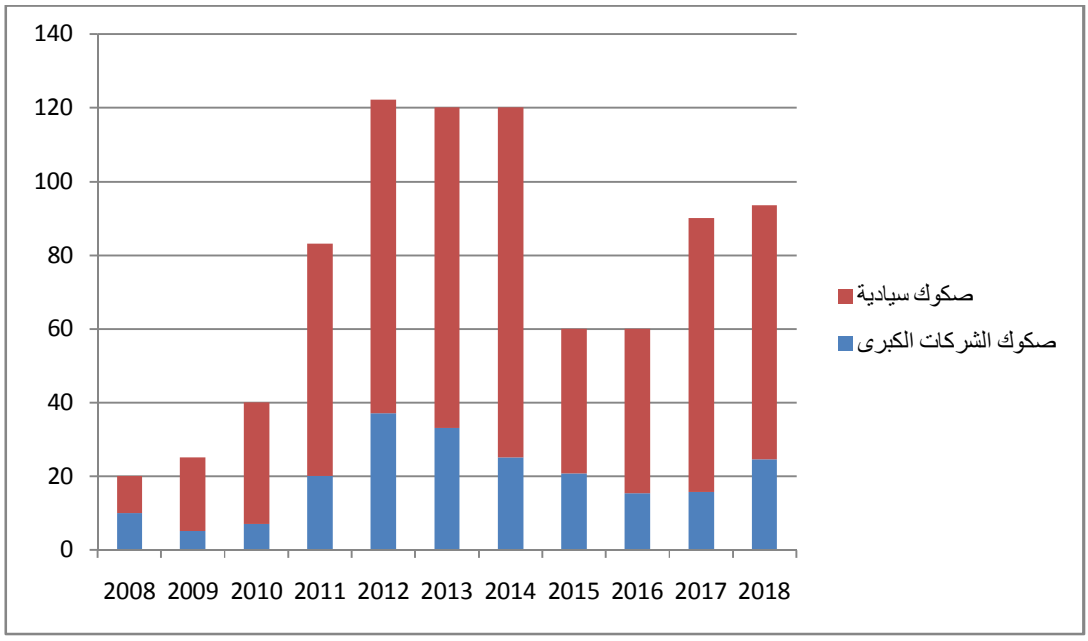

المصدر: من إعداد الطالبتين وفق معطيات:

IFSB (2019), Islamic Financial Services Industry: Stability Report 2019, Islamic Financial Services Board, Malaysia, P: 19.

نلاحظ أن إصدارات الصكوك الإسلامية في العالم شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة من 2008 إلى غاية سنة 2018 وذلك بعد التعافي من الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى أزمة سيولة أثرت على حجم إصدارات هذه الصكوك، حيث كان الارتفاع الكبير جدا عام 2012 وحتى سنة 2014 حيث ارتفعت النسبة وصولا إلى 75%، حيث صنفت هذه السنوات ضمن أفضل سنوات إصدار الصكوك الإسلامية، وذلك في كل من ماليزيا، اندونيسيا، المملكة العربية السعودية، تركيا وعمان فهذه المناطق تشهد تحولات كبيرة تتطلب المزيد

من الإنفاق على البني التحتية ومشاريع البناء والإعمار فكانت الصكوك الإسلامية الأنسب لذلك، ثم عاودت حجم الإصدار للتراجع سنة 2015 لتصل إلى حوالي 20.73 "مليار دولار أمريكي" من الصكوك الإسلامية للشركات الكبرى و39.27 "مليار دولار أمريكي" من الصكوك السيادية في العالم، وبعد ذلك ارتفعت حتى سنة 2018 حيث وصلت النسبة إلى 24.44 "مليار دولار أمريكي" صك للشركات الكبرى و68.99 "مليار دولار أمريكي "صك سيادي.

الفرع الثالث: أداء صناديق الاستثمار

الشكل رقم 11: أصول الصناديق الاستثمارية وعددها

(الوحدة: "مليار دولار أمريكي")

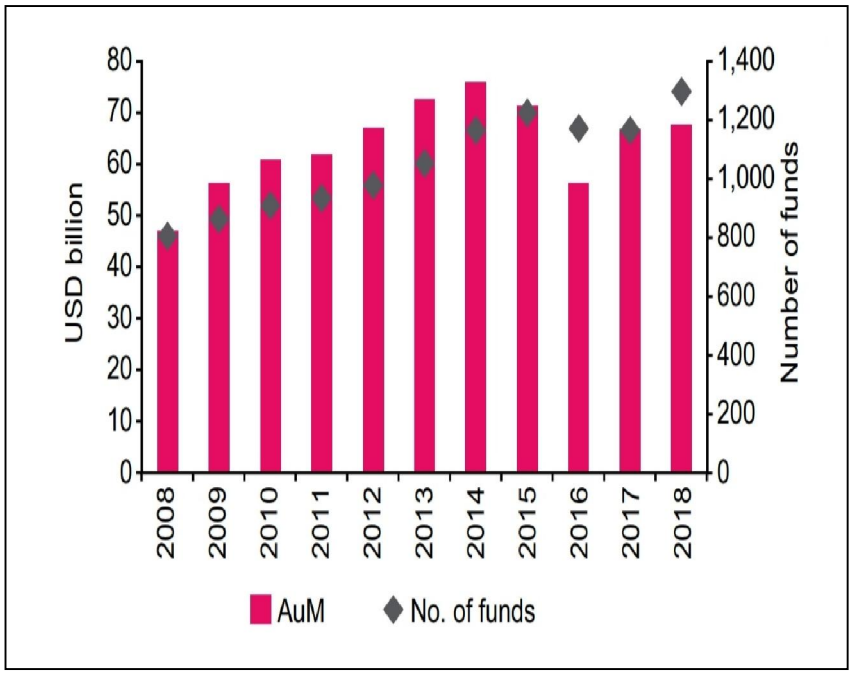

Source: IFSB (2019), Islamic Financial Services Industry: Stability Report 2019, Islamic Financial Services Board, Malaysia, P: 24.

من الشكل نلاحظ أن صناعة صناديق الاستثمار الإسلامية في تذبذب من سنة لأخرى من حيث حجم أصولها، والتي ارتفعت من 48 "مليار دولار أمريكي" سنة 2008 إلى 72 "مليار دولار أمريكي سنة إلى 2014 والتي تعد أعلى قيمة لها، لتنخفض إلى 55 "مليار دولار أمريكي" سنة 2016 ، ثم عاود حجم الأصول الارتفاع حتى سنة 2018 وصولا إلى 65 "مليار دولار أمريكي"، أما بالنسبة لعدد صناديق الاستثمار فقد ارتفع من 800

صندوق سنة 2008 إلى حوالي 1220 صندوق سنة 2015، لينخفض إلى حوالي 1167 صندوق بنهاية 2016، ثم ارتفع عددها إلى حوالي 1300 صندوق سنة 2018 كأكبر عدد خلال السنوات المعنية بالدراسة.

الفرع الرابع: أداء التكافل الإسلامي

الشكل رقم 12: إجمالي اشتراكات التكافل العالمية

(الوحدة:"مليار دولار أمريكي")

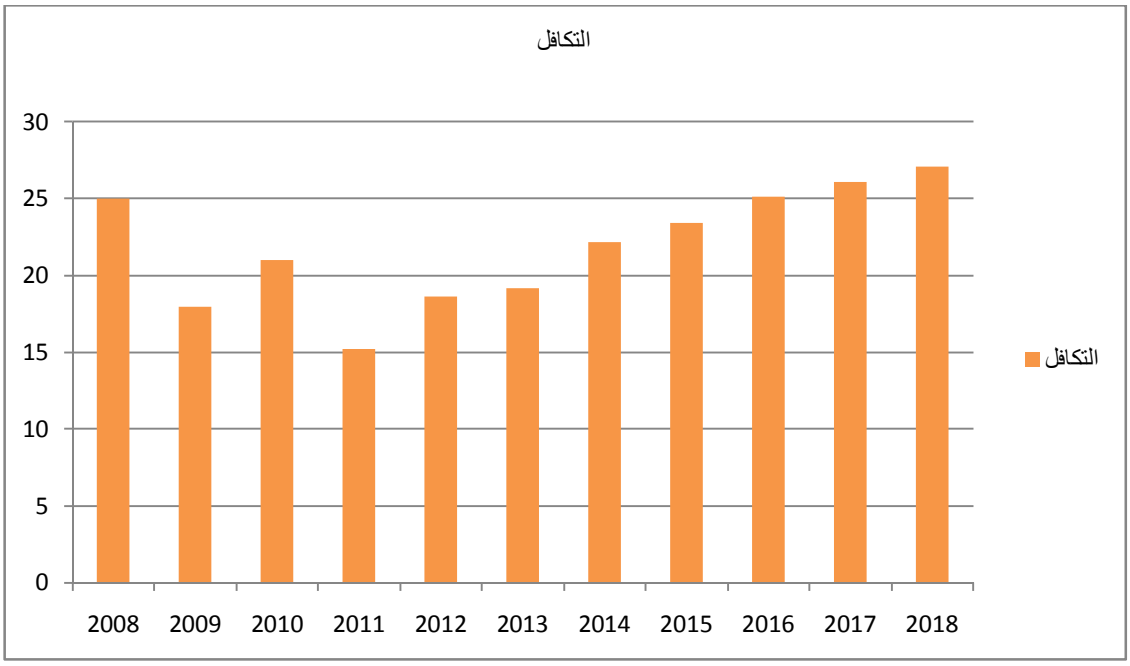

Source :

IFSB (2016), Islamic Financial Services Industry: Stability Report 2016, Islamic Financial Services Board, Malaysia, P: 16.

IFSB (2019), Islamic Financial Services Industry: Stability Report 2019, Islamic Financial Services Board, Malaysia, P: 29.

نلاحظ من خلال الشكل :

حافظت صناعة التكافل العالمية على نمو متواصل في السنوات الأخيرة، حيث سجلت اشتراكات التأمين التكافلي في العالم انخفاضا في السنوات الأولى من فترة الدراسة، بعدما بدأت بقيمة مرتفعة نسبيا قدرت بحوالي 25 "مليار دولار أمريكي" سنة 2008، ثم تراجع النمو في الفترة الموالية من سنة 2009 إلى 2013 والذي كان متذبذبا صعودا ونزولا بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، والأنظمة المعقدة والتحديات التشغيلية في صناعة

التكافل، وعلى الرغم من سلسلة هذه الظروف فقد شهد قطاع التكافل نموا ايجابيا في السنوات الأخيرة من 2014 بنسبة 22,15 "مليار دولار أمريكي" حتى سنة 2018 والتي كانت أعلى نسبة محققة قدرت ب 27,07 "مليار دولار أمريكي".

المطلب الثاني: تأثير مجلس الخدمات المالية الإسلامية على الصناعة المالية الإسلامية

بعد قيامنا بدراسة تحليلية لخدمات الصناعة المالية الإسلامية من خلال التقارير السنوية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، وملاحظة التأثير الفعال لهذا المجلس على الصناعة المالية الإسلامية العالمية توصلنا إلى أن دوره يتمثل في:

- وضع معايير دولية جديدة تطابق الشريعة الإسلامية بهدف العمل على تطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية على نحو قوي وشفاف.
- سعى المجلس إلى تقديم إرشادات حول آليات الإشراف والرقابة الفعالة من اجل تطبيقها في المؤسسات المالية الإسلامية لتحسين وتنسيق المبادرات الرامية إلى تطوير آليات وإجراءات إدارة المخاطر.
- تحقيق التواصل وتشجيع التعاون مع المنظمات الدولية وبين الدول الأعضاء في تطوير صناعة الخدمات في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- الاهتمام بالجانب البشري وذلك من خلال تدريب وتنمية مهارة الموارد البشرية في مجال الرقابة الفعالة للصناعة المالية الإسلامية.
- إعداد الأبحاث، ونشر الدراسات، والاستطلاعات عن صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- قاعدة بيانات للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية تكون في خدمة الدول الأعضاء.

خلاصة الفصل

أمكننا الوقوف في نهاية هذا الجزء، على حقيقة الدور الذي لعبه مجلس خدمات المالية الإسلامية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية؛ وذلك من خلال تحليل تطور مكونات الصناعة المالية الإسلامية المتمثلة في المصارف الإسلامية، التأمين التكافلي، صناديق الاستثمار الإسلامية والصكوك الإسلامية، فقد ساهم بطبعه في تطويرهم بكل عقلانية وشفافية ودقة وذلك بهدف تحسين وتنمية الاقتصاد على الصعيد المحلي والعالمي، كما أن مؤشرات الصناعة المالية الإسلامية العالمية في تزايد مستمر؛ وذلك نتيجة للمبادئ التي تقوم عليها؛ بحيث أن هذه المبادئ يجب أن تكون تتماشى وتنسجم مع قواعد الشريعة ومع المعايير الدولية لكي تحظى بالقبول العام في النظام المالي الحالي.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

إن المؤسسات المالية الدولية ظهرت للعالم على أنها مؤسسات تمويل هدفها منح القروض والمساعدات المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دورا هاما في تمويل الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية من خلال برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي بهدف الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي، ألا أن هذه المؤسسات كان لديها أيضا الدور الفعال في انتشار الصناعة المالية الإسلامية في العالم، حيث برزت هذه الصناعة كأحد مجالات المنافسة والتأثير على السوق المالي، وأصبحت تساهم كذلك في التنمية الاقتصادية التي شهد نموها دوليا اتجاها ايجابيا من خلال إنشاء العديد من المؤسسات المالية الإسلامية.

هذه الدراسة المتخصصة في البحث عن الدور الملقى على عاتق المؤسسات المالية العالمية في انتشار الصناعة المالية الإسلامية، ضمن مساحة زمنية تشمل السنوات من 2008 إلى 2018، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي توجد في طياتها ترجيح صحة أو خطأ الفرضيات.

- حيث تأكد لنا حقيقة أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB يعمل على المساهمة في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي الدوليين، وكذلك تبين لنا صحة الفرضية الثانية حيث يمكن لمجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB أن يصبح مؤسسة مالية راعية للصناعة المالية الإسلامية.

1. نتائج الدراسة:

- تعتبر المؤسسات المالية الدولية من أهم المصادر التمويلية التي تقوم بتمويل وإقراض الدول النامية لغرض مساعدتها على الخروج من أزماتها؛
- تعد المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة أساسا في صندوق النقد والبنك الدوليان، أهم المؤسسات الفاعلة على الساحة الاقتصادية الدولية من خلال الدور الذي يلعبه كل منهما في تحقيق التنمية وتحقيق استقرار أسعار الصرف؛
- ظهرت المؤسسات المالية الدولية للحفاظ على سلامة النظام النقدي والمالي العالميين؛
- يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة عالمية نقدية قادرة على تطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار وعلاج العجز المؤقت في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء فيه؛
- تتمثل الصناعة المالية الإسلامية في كل العمليات والنشاطات القائمة على صياغة وابتكار أدوات تمويلية ملتزمة بالضوابط الشرعية، بهدف إيجاد حلول لمشاكل التمويل؛

- تسعى الصناعة المالية الإسلامية إلى توفير منتجات مالية إسلامية ذات جودة عالية، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية لدى المؤسسات المالية؛
- تتكون الصناعة المالية الإسلامية من المؤسسات بشقيها المصرفية وغير المصرفية، الأسواق المالية والمنتجات المالية، والتي تخضع للقوانين والتشريعات المنظمة لعمل الصناعة المالية الإسلامية؛
- شهدت الصناعة المالية الإسلامية تطورات هامة، وتمكنت من دخول أسواق الدول غير الإسلامية، إذ أصبحت لها قوانين المنظمة في عدة دول أوروبية، آسيوية وافريقية؛
- تواجه الصناعة المالية العديد من التحديات، سواء من داخل المؤسسات الإسلامية أو فيما يخص نطاق الالتزام بالشريعة الإسلامية؛
- يعتبر التوجه الدولي نحو الصناعة المالية الإسلامية دليل على مدى نجاعة عمليات هذا النموذج نظرا لحجم الأموال المستخدمة؛
- تعتبر المؤسسات المالية الإسلامية من أهم مكونات الصناعة المالية الإسلامية، باعتبارها الفضاء الذي تتم على مستواه مختلف أنشطة هذه الصناعة؛
- تأسيس وتفعيل دور مؤسسات البنية التحتية في الصناعة المالية الإسلامية وغيرها في مجال التطوير والابتكار ؛
- يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية على تطوير خدمات الصناعة المالية الإسلامية العالمية ووضع القواعد الخاصة بها؛
- تتمثل صناعة الخدمات المالية الإسلامية أساسا في الأصول المصرفية، الصكوك، صناديق الاستثمار والتكافل الإسلامي.

2. التوصيات:

- إعادة النظر في الاتفاقيات المنظمة لعمل المؤسسات المالية الدولية حتى تكون أكثر تمثيلا للدول النامية والقوى الاقتصادية الكبرى الأخرى، من خلال وضع نظام تصويت أكثر عدالة يضمن التوازن بين مصالح الدول المتقدمة والدول النامية؛
- ينبغي على صندوق النقد والبنك الدوليان إيجاد حل نهائي لمشكلة المديونية التي تقف في وجه التنمية الاقتصادية وذلك من خلال محو ديون جميع الدول النامية، من خلال دعم المؤسسات المالية الإسلامية كبديل ناجح؛
- إنشاء مراكز أبحاث متخصصة في الصناعة المالية الإسلامية لرصد تطوراتها وتتبع مستجداتها وتطبيقاتها؛
- إقامة منظومة مؤسسات للمالية الإسلامية تكون متكاملة ومتعاونة لتفعيل وتبادل الخبرات؛

- تأسيس قاعدة معرفية بحثية للصناعة المالية الإسلامية مبنية على الالتزام بأخلاقيات وأحكام الشريعة الإسلامية تتلاءم وتنسجم مع مستجدات الاقتصاد العالمي.

3. آفاق الدراسة:

رغم محاولتنا الإحاطة بكل جوانب الموضوع وبعد النتائج والتوصيات المتوصل إليها ألا انه هناك بعض التساؤلات حول إمكانية تطور نشاط الصناعة المالية الإسلامية في العالم ككل وإمكانية اعتباره نظام عالمي ناجح بما يتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن أن تتناول الدراسات القادمة هذا الموضوع من جانب آخر.

- **مدى قدرة الصناعة المالية الإسلامية على تطوير النشاط المصرفي في الجزائر.**
- **التوجه نحو تنويع نشاط المؤسسات المالية الإسلامية.**

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية:

1.الكتب:

- حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطاعة، عمان، 2013.
- دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- سامي السويلم، صناعة الهندسة الإسلامية نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المشورة للتدريب، الكويت، ابريل 2004.
- شقيري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- عبد الحليم عمار غربي، البنك الإسلامي النموذجي بين التنظير والتطبيق، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2014.
- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص،"أسواق المال"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003.
- عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي مدخل حديث، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- عبد المطلب عبدالحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11سبتمبر، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
- فليح حسن خلف، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، جدار الكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006.
- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

2.الرسائل والأطروحات الجامعية:

- إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2012)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر للعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة- ، 2013-2014.

• برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008–2009.

• رحيبة قاسم، دور المؤسسات المالية الدولية في رسم السياسة العامة في الجزائر (2000–2017)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر لعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة– ،2017–2018.

• ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا والسودان، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2014–2015.

• عبد الكريم قندوز، صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف–، 2006–2007.

• عبد الله بن عبد المالك بن احمد رمضاني، السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة (2005–2013) دراسة تحليلية، مشروع بحثي لإكمال متطلبات الحصول على درجة العالمية(الماجستير)، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،(1436هـ–1437هـ).

• عثمان، البنك الإسلامي للتنمية ولتمويل التنمية في الدول الإسلامية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006–2007.

• عماد برجة تحديات المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية في ظل العولمة المحاسبية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي–، 2018–2019.

• محمد راتول، الاقتصاد الدولي (مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية)، لطلبة كليات ومعاهد ومدارس العلوم الاقتصادية، التسيير، التجارة المالية، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية 2018.

• منصوري سعدان، آثار المؤسسات المالية والنقدية الدولية على اقتصاديات الدول النامية –دراسة حول الوضع الاقتصاد الجزائري– 1989–2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس 1 ،2017–2018.

3.المجلات والدوريات:

• أوصغير لويزة، الصناعة المالية الإسلامية في العالم (الواقع والمعوقات)، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد1، جامعة برج بوعريريج، 2020.

• بلغنامي وسيلة نجاة، فردي حماد، الهندسة المالية الإسلامية بين الانجاز وآفاق واعدة للتنمية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد6، المركز الجامعي تندوف، 2017.

- حمزة طيوان، متطلبات تبني الصناعة المالية الإسلامية في ظل التحديات القانونية بالجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد1، جامعة تليجي عمار بالأغواط.
- عبد الكريم أحمد قندوز وسفيان حمده قعلول، الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي (الواقع والتحديات والآفاق)، مجلة صندوق النقد العربي، العدد1، أبو ظبي، 2020.
- فتح الرحمان علي محمد الصالح، أدوات سوق النقد الإسلامية مدخل للهندسة المالية الإسلامية، مجلة المصرفي، العدد26، بنك الاستثمار المالي، ديسمبر 2002.

4.الملتقيات:

- فلاق صليحة، شكري علي، كتاب أعمال المؤتمر الدولي الخامس عشر حول: التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، يومي 17و18 ديسمبر2019، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2019.

5.المقالات:

- مدير إدارة السياسات والتخطيط الاستراتيجي للبنك الإسلامي للتنمية، لمحة موجزة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية،2005.

6.المواقع الالكترونية

- خنيوة محمد الأمين، حنان علي موسى، منتجات الهندسة المالية الإسلامية،"الواقع، التحديات، مناهج التطوير"، مقال منشور على الموقع: www.iefpedia.com.
- عمر ياسين محمود، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات الاقتصادية والمالية المعاصرة، بحث منشور شمن موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي www.iefpedia.com.
- من الموقع الرسمي للسوق المالية الإسلامية الدولية IIFM: www.iifm.net.
- من الموقع الرسمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، IFSB www.ifsb.org.
- الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، www.aaoifi.com.
- نجم الدليمي، "دور سياسة المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية على اقتصاديات البلدان النامية"، الحوار المتمدن، العدد 4165، من الموقع : http://www.alhewar.org.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1.التقارير:

- IFSB (2016), Islamic Financial Services Industry: Stability Report 2016, Islamic Financial Services Board, Malaysia.
- IFSB (2019), Islamic Financial Services Industry: Stability Report 2019, Islamic Financial Services Board, Malaysia.